سلسلة البحوث اللغوية
(٣)

# لَدُنْ ولدى
## بين
## الثنائية والثلاثية
## وأحكامهما النحوية

الدكتور
رياض بن حسن الخوّام

المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

سِلْسِلة البُحوث اللغَويَّة
(٣)

# لَدُن ولَدَى

## بَيْنَ الثُنائِيَّة والثُلاثِيَّة
## و
## أَحْكامها النَحْويَّة

الدكتور
رياض بن حسن الخوّام
الأستاذ بكليّة اللغة العربيّة
جامعة أم القُرى

المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

جميع الحقوق محفوظة للناشر

**الطبعة الأولى**

**١٤٢٢هـ - 2001م**

شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع

المكتبة العصرية للطباعة والنشر

الدار النموذجية — المطبعة العصرية

بيروت - ص.ب ٨٣٥٥ ١١ - تلفاكس ٠٩٦١١٦٥٥١٥

صيدا - ص.ب ٢٢١ - تلفاكس ٠٩٦١٧٧٢٣١٧

ISBN 9953 - 400 - 26 - 1

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين. وبعد:

فقد تناول اللغويون والنحويون والصرفيون دراسةَ هذين الظرفين (لدن ولدى) فجاءت دراستهم وثيقةَ الاتصال فيما بينها، حيث قدَّمَ اللغويون لغاتٍ لهما كانت العرب ناطقةً بها، وعَرَضَ النحويون لأوضاعهما التركيبيَّةِ النحويَّةِ، في حين علَّل الصرفيون لهذه اللغات المتعددة. وقد تناثرت ثمراتُ هذه الدراساتِ في بطون الكتب القديمة، حاولت في هذه الدراسة أَنْ ألُمَّ شَتَاتَها وأجمَعَ شملَها، عارضاً آراءهم واختلافاتهم حولها، والهدف من ذلك كلُّه هو تقديمُ دراسةٍ متكاملةٍ لهذين الظرفين[1].

الراجي عفو ربه
رياض بن حسن الخوَّام
مكة المكرّمة

---

(١) نشر هذا البحث في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ـ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م ـ العدد ٣٦ (جمادى الأولى ـ شوال).

# الفصل الأول

## لغات لَدُن

اهتمَّ القدماء بتسجيل لغات (لَدُنْ) وازداد هذا الاهتمامُ لَدَى الخالفين، على مَرِّ العصور، فبلغ مجموعُ لغاتها ـ بعد الاستقراء ـ سَبْعَ عشرةَ لغةً، سأُورِدُها فيما يأتي مبيِّناً تعليلَهم لكلِّ لغةٍ، وذاكراً كلَّ مصدرٍ ذكرَها، لنتبيَّنَ من ذلك كيف تمَّ التوسُّعُ في رَصْدِ هذه اللغات عبرَ المراحل التاريخية:

١ ـ لَدُنْ: بزنةِ عَضُدٍ، وهي أُمُّ الجميع، وأَشْهَرُ اللغات[١].

٢ ـ لَدَنْ: بفتح الدال وسكون النون، ذكرها سيبويه بقوله: (وقال بعضهم لداً غُدْوَةً)[٢] وقوله هذا يبين لنا أمرين ويثير ثالثاً. أما الأمران فهما:

أ ـ أنه لم يبيِّن لنا القبائلَ ـ أو القبيلة ـ التي كانت تتكلم بهذه اللغة، وهذا يتضح من قوله: وقال بعضهم.

---

(١) انظر: العين، للفراهيدي، مادة لدن، والكتاب لسيبويه ٣/ ٢٨٦ والمقتضب للمبرد ١/ ٥١ ـ ٤/ ٣٤٠، والبغداديات، للفارسي ٣٥٠، ومقاييس اللغة لابن فارس، مادة لدن والصحاح للجوهري، مادة لدن، والمفصل للزمخشري ـ ١٣٢ ـ وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٠٠، والكافية لابن الحاجب ٤٠٨، وتسهيل الفوائد لابن مالك ٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك، السفر ٢/ ١٠٥أ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٣، ولسان العرب، لابن منظور، مادة لدن والتذييل والتكميل، لأبي حيان ٣/ ٤١٨، والمساعد لابن عقيل ١/ ٥٣٢، والقاموس المحيط للفيروز آبادي، مادة لدن، وشرح التصريح للأزهري ٢/ ٤٥، وهمع الهوامع للسيوطي ١/ ٢١٥، وتاج العروس للزبيدي، مادة لدن، وحاشية الصبان ٢/ ٢٦٢.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢١٠، وانظر هذه اللغة في: سر صناعة الإعراب لابن جني ٢/ ٥٤٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٢٣، وتسهيل الفوائد، لابن مالك، وشرح التسهيل لابن مالك، السفر ٢/ ١٠٥أ، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٣/ ٤١٨، ولسان العرب مادة لدن، والقاموس المحيط مادة لدن، وهمع الهوامع، للسيوطي ٢/ ٢١٥، وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/ ٤٧، وحاشية الصبان ٢/ ٢٦٢.

ب ـ أنَّ اتباعه لها بكلمة «غدوةً» يدلُّ على أَنَّ هذه اللغة مشروطة بكونها لا تستعمَلُ إلَّا مع «غدوةً» خاصة، وهذا ما أكده ابن الشجري بعد ذكره لها بقوله: (ولا يكونُ هذا العمل إلَّا مع غدوة)[١] وقوَّى ذلك برواية أبي زيد (قالوا جئت فلاناً لَدَنْ غُدْوةً ففتحوا الدال)[٢] وقد علَّل سيبويه فتحَهم لدالِها بقوله: (وكأنَّه أسكنَ الدَّالَ ثم فتحها كما قال اضربَنْ زيداً ففتح الباء لمَّا جاء بالنون الخفيفة)[٣] في حين ذهب ابن الشجري إلى أنهم (حذفوا النونَ بعد إسكان الدال ثم ردوها ففتحوا الدَّالَ لالتقاءِ الساكنين تشبيهاً للدَّالِ بآخرِ الفعل مع النون الخفيفة في نحو: لنسفعا)[٤] [٥] وأيَّدَ أبو علي تعليلَ سيبويه فيما حكاه عنه ابنُ جني، وفصَّل ما أجمله بقوله إنَّ (الفتحة في لَدَنْ إنما جاءت من قِبَلِ أنهم أسكنوا الدال في لَدُنْ استثقالاً للضمة فيها كما يُسكَّنُ نحو: عَضُدٍ وسَبُع فيقال: عَضْدٌ وسَبْعٌ، فلما سُكِّنتِ الدَّالُ وكانت النونُ بعدَها ساكنةً الْتقى ساكنان، ففتحتِ الدال لالتقائهما، وشُبِّهت من طريق اللفظ بنحو قولك في الأمر والنهي اضربَنْ زيداً ولا تضربَنْ عمراً)[٦] وأضاف ابنُ جني (هكذا حصَّلْتُ عن أبي علي وقتَ قراءةِ الكتاب عليه)[٧] وواضح أَنَّ تعليلَ سيبويه ومن تبعه أقلُّ تكلفاً من تعليل ابن الشجري لذهابه إلى حذفِ النون ثم إرجاعِها وفي هذا من التكلُّف ما لا يخفى، في حين أَنَّ تعليلهم خالٍ من الحذفِ والإرجاع.

جـ ـ أَمَّا الأمرُ الثالثُ الذي يثيره قولُ سيبويه، فهو أَنَّ هذه اللغةَ قد رُسِمَتْ في إحدى طبعات الكتاب (لَدَاً) بألفٍ ممدودةٍ منونةٍ[٨]، وذكرَها ابن مالك في تسهيله مرسُومةً بألفٍ ممدودة منونةٍ[٩] أيضاً كما ذكرها الفيروزآبادي ومثَّل لها بقفاً[١٠]، فإذا اعتقدنا أَنَّ رسمَها كذلك صوابٌ، فما حقيقةُ هذا

---

(١) انظر: الأمالي ١/ ٢٢٣.
(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٢٣.
(٣) انظر الكتاب ١/ ٢١٠.
(٤) من الآية ١٥ من سورة العلق.
(٥) انظر: الأمالي ١/ ٢٢٣.
(٦) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٥ ـ ٥٤٦.
(٧) المرجع السابق ٢/ ٥٤٦.
(٨) انظر: الكتاب ١/ ٢١٠ (طبعة هارون).
(٩) انظر: تسهيل الفوائد ٩٧.
(١٠) انظر: القاموس المحيط، مادة لدن.

التنوين وما نوعُه؟ لم أظفرْ بجواب على الرغم من وقوفي على كثيرٍ من الكتب النحوية واللغوية، لذلك أحسبُ أنَّها لَدَنْ بالنون، وليست كما رُسِمت في الكتب السالفة وذلك للأُمور الآتية:

أ ـ أنَّها رُسِمَتْ في طبعة بولاق بالنون[1]، كما رسمت في طبعة ديرنبورغ بالنون أيضاً وقد أشار الأستاذ عبد السلام هارون إلى ذلك في الحاشية[2] ومِنْ قبلُ وصَفَ طبعةَ ديرنبورغ بأنَّها قد (حَظِيَتْ بأصح نسخةٍ من كتاب سيبويه)[3].

ب ـ أنها رُسِمَتْ في كتب الخالفين لسيبويه ـ كابن جني[4] وابن الشجري[5] وابن يعيش[6] أولئك الذين ذكروا هذه اللغة وعلَّلوا فتح دالها ـ بالنون، وليس بألفٍ ممدودةٍ منوّنةٍ، ولو كانت كذلك، لنصَّ هؤلاء على ذلك، وهم من هذا الفنِّ في ذروته.

جـ ـ أنها لو كانت كذلك لما غَفِلَ رجلٌ مثلُ سيبويه عن تِبيَانِ حقيقةِ هذا التنوين، ولعلَّ سيبويه ـ إنْ كان قد أرادها كذلك ـ يريدُ المشابهةَ الصوتيةَ بين التنوين المتمثل بـ (لَدَاً) ونونِ التوكيد الخفيفة المتمثلة باضربَنْ، وقد أشار إلى ضَرْبٍ من هذه المشابهة بقوله إنهما (من موضع واحدٍ وهما حرفان زائدان) وأضاف بأن (النون الخفيفة ساكنةٌ كما أن التنوينَ ساكن)[7] ونَظَرُ سيبويه المتجهُ إلى هذه المشابهة الصوتية يقودنا إلى القول بأنه كان مدركاً أَنَّ لَدَنْ بالنون، وليست بألفٍ ممدودة، غير أنه وجد أَنَّ رسمَها كذلك أدلُّ على هذه المشابهة المنشودة، التي أرادها[8].

أمَّا ابن مالك فقد ذكر في التسهيل هذه اللغة مرتين، الأُولى بالنون والثانية بألفٍ ممدودة منونةٍ[9] والغالب على الظن أنَّ ابنَ مالك قد أراد الأُولى دونَ الثانية، لأن الثانيةَ فيها ـ كما أحسب ـ تصحيفٌ وتحريف، فهي (لَدُ) بفتح اللام

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه ١/ ١٠٧ (طبعة بولاق).
(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢١٠ (طبعة هارون) الحاشية.
(٣) انظر: الكتاب لسيبويه ١/ ٥٨ (طبعة هارون) المقدمة.
(٤) انظر: سر الصناعة ٢/ ٥٤٥.
(٥) انظر: الأمالي ١/ ٢٢٣.
(٦) انظر: شرح المفصل ٤/ ١٠١.
(٧) انظر: الكتاب ٣/ ٥٢١، وانظر شرح المفصل ٩/ ٤٣ لتقف على أوجه المشابهة بين التنوين ونون التوكيد الخفيفة.
(٨) انظر: الصفحات: ١٥ ـ ١٧ ـ ١٨ من هذا البحث ففيهما الإسهاب حول هذه المشابهة.
(٩) انظر: التسهيل ٩٧.

وضم الدال، ذلك أَنَّ شُراحَ التسهيل ومعهم ابن مالك والسيوطي في همعه والشيخ ياسين في حاشيته على شرح التصريح[1]، قد ذكروا لغاتِ لَدُنْ الواردة في التسهيل كتابةً، ولم يذكروا لَدَاً بالألف المنونةِ، بل ذكروا في موضعها (لَدُ) فلعلَّ تحريفاً قد وَقَع في هذه اللغة لم يتفطن إليه المحقق الفاضل، يؤنسنا في ذلك أَنَّ المحقق قد اضطرب حين ضبطَ لغات لَدُنْ الواردة في نص التسهيل[2]. ورَسْمُ الفيروزآبادي لها بالألف المنونةِ، يدلنا على أنه قد فَقِهَ تمثيلَ سيبويه لها، وفَهِمَ أَنَّ المرادَ هو التشابُهُ الصوتي فأَكَّد هذا الفهمَ حين مثَّل بها بقفاً، يقوِّي ذلك أنه عدَّد لغات لَدُنْ في كتاب البصائر ورسم لَدَنْ بالنون مغفلاً رسمَها بألفٍ منونة[3] ويبدو أَنَّ الفارسي ومن تبعه قد ارتضوا كتابتَها بالنون ناظرين إليها من الناحية النحوية دون الالتفاف إلى تشابُهِهَا الصوتي كما ذهبَ إلى ذلك سيبويه، خاصةً أَنَّ المصطلحات النحوية كانت قد استقرَّت بعد سيبويه فالتزموا بها مفرِّقينَ بين النون الأصليةِ من جهة والتنوين والنون الخفيفة من جهة ثانية.

٣ ـ لَدِنْ: بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون[4] وأصلها لَدُنْ بضم الدال وخففت بحذف الضمة كما في عَضُد التقى ساكنان، الدال والنون فحركوا الدال بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين[5].

٤ ـ لُدْنِ: بضم اللام وسكون الدال وكسر النون[6] وأصلها لَدُنْ بضم الدال فلما

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك السفر ٢/ ١٠٥أ، والتذييل والتكميل ٣/ ٤١٨، والمساعد لابن عقيل ١/ ٥٣٢، وشفاء العليل، للسلسيلي ١/ ٤٨٤، همع الهوامع ١/ ٢١٥، وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/ ٤٧.

(٢) قارن ضبط اللغة الثالثة الواردة في نص التسهيل ٩٧، مع ما ورد في حاشية المساعد ١/ ٥٣٢، وقارن أيضاً الإحالة رقم (٥) الواردة في التسهيل مع ما ورد في بعض نص المساعد ١/ ٥٣٢، فسوف تقف على هذا الاضطراب في ضبط لغات لدن.

(٣) انظر: بصائر ذوي التمييز، ٤/ ٤٢٦.

(٤) انظر: التسهيل ٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك السفر ٢/ ١٠٥أ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٣، ولسان العرب، مادة لدن. والتذييل والتكميل ٣/ ٤١٨، والمساعد ١/ ٥٣٢، والقاموس المحيط، مادة لدن، وهمع الهوامع للسيوطي ١/ ٢١٥، وحاشية الشيخ ياسين على التصريح ٢/ ٤٧، وتاج العروس، مادة لدن، وحاشية الصبان ٢/ ٢٦٢.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٣ بتصرف.

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٢٢، والكافية لابن الحاجب ٤٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٢٧، والتسهيل ٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك، السفر ٢/ ١٠٥أ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٣، ولسان العرب مادة لدن، حيث عزا ذكرها لأبي علي الفارسي والتذييل والتكميل ٣/ ٤١٨.

أرادوا التخفيف نقلوا الضمةَ من الدال إلى اللام ليكونَ ذلك علامةً على الحركة المحذوفةِ وكسروا النونَ لالتقاء الساكنين[1].

٥ ـ لَدْنِ: بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون[2] وأصلها لَدُنْ بضم الدال فحذفوا الضمة للتخفيف فالتقى ساكنان، الدالُ والنون فكسروا النون هروباً من التقاء الساكنين[3].

٦ ـ لَدْنَ: بفتح اللام وسكون الدال وفتح النون[4] وأصلها لَدُنْ بضم الدال فحذفوا الضمة للتخفيف، وفتحوا النون هروباً من التقاء ساكنين[5].

٧ ـ لُدْنَ: بضم اللام وسكون الدال وفتح النون[6] ولم يعلل لها أحد ممن ذكرها، ويبدو أنه قد جرى عليها ما جرى على لُدْنِ غير أن النون فتحت هنا، وكسرت هناك.

٨ ـ لُدُنْ: بضم اللام والدال وسكون النون[7] ولم يعللوا لها أيضاً ولعلَّهم ضمُّوا اللام اتباعاً لضمة الدال، نزعم ذلك استئناساً بتعليل ابن الشجري لـ (لُدُ) المحذوفة النون، فقد ذكر أنهم ضموا اللام اتباعاً لضمة الدال[8].

٩ ـ لُدْنُ: بضم اللام والنون، وسكون الدال[9]، وأصلها لَدُنْ، أُلقيت ضمةُ

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري، ١/ ٢٢٢، وشرح المفصل ٢/ ١٢٧، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٣، بتصرف.

(٢) انظر: المفصل ١٣٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٢٢، وشرح المفصل ٢/ ١٢٧، ٤/ ١٠١، والكفاية ٤٠٨ والتسهيل ٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك، السفر ٢/ ١٠٥أ، ولسان العرب مادة لدن وعزاها لأبي علي أيضاً، والتذييل والتكميل ٣/ ٤١٨، والمساعد لابن عقيل ١/ ٥٣٢، والقاموس المحيط مادة لدن، وتاج العروس مادة لدن.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي، ٢/ ١٢٣ بتصرف.

(٤) انظر: المفصل ١٣٢، وشرح المفصل ٢/ ١٢٨، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤/ ٢١، والمساعد ١/ ٥٣٢، وبصائر ذوي التمييز ٤/ ٤٢٦، وهمع الهوامع ١/ ٢١٥، وحاشية الشيخ ياسين ٢/ ٤٧.

(٥) انظر: شرح المفصل ٢/ ١٢٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٣ بتصرف.

(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك السفر ٢/ ١٠٥أ، والتذييل والتكميل ٣/ ٤١٨، وهمع الهوامع ١/ ٢١٥، وحاشية الصبان ٢/ ٢٦٢.

(٧) انظر: التسهيل ٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك السفر ٢/ ١٠٥أ، والتذييل والتكميل ٣/ ٤١٨، والقاموس المحيط مادة لدن، وهمع الهوامع ١/ ٢١٥، وحاشية الصبان ٢/ ٢٦٢.

(٨) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٢٢.

(٩) انظر: لسان العرب مادة لدن، والقاموس المحيط، مادة لدن، وتاج العروس، مادة لدن وعزا ذكرها في اللسان لأبي علي الفارسي.

الدال على اللام، ثم حركت النون لالتقاء الساكنين[1].

١٠ ـ لدن: بكسر اللام وسكون الدال وفتح النون[2] وقد انفرد بذكرها الصبان من غير أن يعلل لها، ولعلَّها متفرعة عن (لَدِنْ) حيث نقلت كسرة الدال إلى اللام، فالتقى ساكنان، ففتحوا النون دفعاً لالتقاء الساكنين، وقد مر معنا أن لَدِنْ أصلها لَدُنْ.

١١ ـ لَدُ: بفتح اللام وضم الدال وحذف النون[3] ووجه حذف النون فيما ذكره أبو علي أنهم حذفوها لالتقاء الساكنين في قولهم: لَدُ الصلاة كما حذفوا التنوين من الأسماء الأعلام في نحو زيد بن فلان، ثم أجروا النون في الحذف ولم يلقها ساكن مُجراها في الحذف لالتقاء الساكنين[4] ونقل ابن يعيش عن بعضهم أنهم (حذفوا النون وأبقوا الضمة للدلالة على المحذوف ولأنه مُنتقَصٌ من غيره وليس بأصلٍ على حياله)[5] ويتضح من التعليلين أَنَّ ابن يعيش قد أراد من نقله النصَّ على أَنَّ نونَ لَدُنْ أصلية، في حين أَن أبا علي أشعرنا بأن هذه النون زائدة على أصل الكلمة وذلك حين شبَّهها بالتنوين.

١٢ ـ لُدْ: بضم اللام وسكون الدال[6]، وأصلها، لَدُنْ، فنقلت ضمة الدال إلى اللام تخفيفاً، فالتقى ساكنان، الدال والنون، فحذفوا النون لالتقاء الساكنين[7].

١٣ ـ لَدْ: بفتح اللام وسكون الدال وحذف النون[8] وعلَّل لها ابنُ يعيش

---

(١) انظر: لسان العرب، مادة لدن بتصرف.

(٢) انظر: حاشية الصبان ٢/ ٢٦٢.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣٧١، والمفصل ١٣٢، وشرح المفصل ٤/ ١٠٠، والكافية ٤٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك، السفر ٢/ ١٠٥أ، ولسان العرب، مادة لدن وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٣، والتذييل والتكميل ٣/ ٤١٨ والمساعد ١/ ٥٣٢، والقاموس المحيط مادة لدن والفوائد الضيائية لملاجامي ٢/ ١٤٤، وهمع الهوامع ١/ ٢١٥، وتاج العروس مادة لدن.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٢٢.

(٥) انظر: شرح المفصل ٤/ ١٠١ بتصرف.

(٦) انظر: المفصل ١٣٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٢٢، وشرح المفصل ٤/ ١٠٠، والكافية ٤٠٨ والتسهيل ٩٧، والقاموس المحيط مادة لدن وهمع الهوامع ١/ ٢١٥، وتاج العروس مادة لدن.

(٧) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٣ بتصرف.

(٨) انظر: المفصل ١٣٢، وشرح المفصل ٤/ ١٠٠، والكافية ٤٠٨، والتسهيل ٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك، السفر ٢/ ١٠٥أ، والتذييل والتكميل ٣/ ٤١٨، والمساعد ١/ ٥٣٢، والفوائد الضيائية ٢/ ١٤٤، وحاشية الصبان ٢/ ٢٦٢.

بقوله: (كأنَّه حذف الضمة تخفيفاً ثم حذف النون وأبقى الدال على سكونها)[١].

١٤ ـ لُدُ: بضم اللام والدال وحذف النون[٢] وقد انفرد بتعليلها ابن الشجري فذكر أنهم ضموا اللام اتباعاً لضمة الدال[٣].

١٥ ـ لَتِ: بفتح اللام وكسر التاء[٤] قال عنها أبو حيان ووجدت في طرة نسختي من هذا الكتاب أعني أصلي الذي بخطي من كتاب تسهيل الفوائد مخرجاً، ولَتِ بلام مفتوحة وتاء مكسورة وينبغي أن تكشفَ هذه اللفظة[٥] وعلَّل لها في البحر المحيط بكونها ضرباً من الإبدال[٦].

١٦ ـ ١٧ ـ ولَتْ ولَتُ: بفتح اللام وسكون التاء في الأولى وضمها في الثانية وقد ذكر محقق التسهيل أنهما زيدتا في إحدى النسخ التي اعتمدها ولم يثبتهما في متن التسهيل[٧].

أمَّا لَدَى: فقد عدَّها الأزهري[٨] والجوهري[٩] وكثير من اللغويين[١٠] والنحويين[١١] من جملة لغات لَدُنْ في حين أنَّ سيبويه نصَّ على مفارقتها للَدُنْ، وذلك بقوله: (ولَدَى بمنزلة عند)[١٢] ولو أراد أنها أُخت للَدُنْ لقال: ولَدَى بمنزلة لَدُنْ، لأنه قد تقرَّر أن لَدُنْ تفارق «عند»، عندهم من وجوه سنراها فيما بعد

---

(١) انظر: شرح المفصل ٤/ ١٠١ بتصرف.
(٢) انظر: الأمالي لابن الشجري ١/ ٢٢٢، والقاموس المحيط، مادة لدن وتاج العروس مادة لدن.
(٣) انظر: الأمالي، ١/ ٢٢٢.
(٤) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٣/ ٤١٨، المساعد لابن عقيل ١/ ٥٣٢، وهمع الهوامع للسيوطي ١/ ٢١٥.
(٥) انظر: التذييل والتكميل ٣/ ٤١٨.
(٦) البحر المحيط، ٢/ ٣٧٢.
(٧) انظر: التسهيل ٩٧ (الحاشية) ولم أَجدها في شرح التسهيل لابن مالك السفر ٢/ ١٠٥أ ولا في التذييل والتكميل لأبي حيان ٣/ ٤١٨.
(٨) انظر: تهذيب اللغة، مادة لدن.
(٩) انظر: الصحاح، مادة لدن.
(١٠) انظر: لسان العرب مادة لدن، وبصائر ذوي التمييز ٤/ ٤٢٦، والقاموس المحيط مادة لدن، وتاج العروس مادة لدن.
(١١) انظر: المفصل ١٣٢، وشرح المفصل ٤/ ١٠٠، والكافية ٤٠٨، والفوائد الضيائية ٢/ ١٤٤.
(١٢) انظر: الكتاب ٤/ ٢٣٤.

وقد تبع سيبويه في ذلك طائفة من النحويين الخالفين كابن مالك[1] وشراح تسهيله[2] وألفيته[3].

ومما سبق نلحظ ما يأتي:

١ ـ أنَّ كثيراً من اللغويين والنحويين المتقدمين لم يعينوا لنا أسماء القبائل التي كانت تستعمل كل لغة من هذه اللغات ما عدا نصهم على أنَّ قيساً قد أعربت لدن، وسيأتي الحديث عنها.

٢ ـ أن القدماء عللوا لأكثر اللغات، غير أنَّ المتأخرين كابن مالك ومن تبعه اكتفَوا بذكرها فقط.

٣ ـ أنَّ لَدَنْ التي اختُلِفَ في رسمها، قد اختصت بسياقٍ كلامي معيَّنٍ وهو لَدَنْ غدوةً في حين أن باقي اللغات لم يُنصَّ على اختصاصها بسياق محدد.

٤ ـ أنَّ أكثر اللغات قد تفرَّعت عن لَدُنْ، وجاءت نتيجةً للفرار من التقاء الساكنين.

٥ ـ أن اللغات التي كانت تثبت النون أكثرُ من اللغات التي تحذف النون، وهذا يدعونا إلى التساؤل عن أصل لَدُنْ، أهو ثنائي، أم ثلاثي؟ ولعل الوقوفَ على حقيقة نون لَدُنْ يكشف بنية لدن أثلاثية هي أم ثنائية؟

---

(١) انظر: التسهيل ٩٧.

(٢) مثلاً التذييل والتكميل ٣/٤١٨.

(٣) انظر: مثلاً شرح الأشموني ٢/٢٦٢.

## الفصل الثاني

# لَدُنْ بين الثنائية والثلاثية

تناول سيبويه (لَدُنْ) باعتبارها ثلاثيةَ الأصول فقد أشار إلى أصالة نونها بقوله: (وأمَّا لَدُ فهي محذوفةٌ كما حذفوا يكن، ألا ترى أنك إذا أضفت إلى مضمر رددته إلى الأصل تقول: من لَدُنْهُ ومن لَدُنِّي، فإنَّما لَدُنْ كعَنْ)[1].

وقرر في موضع آخر أن حذفَ نونها لغة لبعض العرب قال: وبعضُ العرب يحذف النون حتى يصير على حرفين، قال الراجز غيلان:

يَسْتَوعِبُ البَوْعَيْنِ من جَريرِهِ  من لَدُ لَحْيَيهِ إلى مُنْخُوره[2]

وقد سَرَد نصوصاً متعددةً في مواضعَ مختلفةٍ من كتابه تدل على أنَّ حذف نونها كان تشبيهاً لها بنون يكن، وأن هذا الحذف شاذ لا يقاس عليه لأن نونيهما أصليتان في الكلمة وقد حذفتا تخفيفاً لمَّا كَثُرَ مثلُ ذلك في كلامهم[3].

وبيَّن مع الخالفين، أنَّ نونَ يكن قد حذفت لشبهها بأحرف المد واللين، في سكونها وامتداد الصوت بها، فتكون إعراباً مثلَهُنَّ، وتُزاد حيثُ تزادُ الياءُ والواو[4] وتبدَلُ الألفُ منها كما تُبَدَّلُ منهما، مثل اضربا، ورأيت زيداً، وتحلُّ محَلَّ الواو في قولك بهرانيٌّ وصنعانيٌّ، وتحذَفُ لالتقاء الساكنين كما تُحذَفُ الواو والياء، وتُحذَفُ للجازم نحو لم يَكُ كما تحذف الواو والياء والألف[5].

ولأجل هذه المشابهة حذفتْ نونُ يكنْ، ومعنى ذلك أنَّ سيبويه حين قال:

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٢٨٦

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٢٣٣ بتصرف.

(٣) انظر: هذه النصوص المتفرقة في الكتاب ١/ ٢٥ ـ ٢٩٤ ـ ٢/ ١٩٦ ـ ١٨٤ ـ ٤٠٥.

(٤) انظر: مواضع هذه الزيادة في المقتضب ١/ ٢١٩.

(٥) انظر: الكتاب ٤/ ١٨٤، والمقتضب ١/ ٢١٩، ٣/ ١٦٧، والبغداديات للفارسي ١٥٠، وسر الصناعة ٢/ ٤٣٨ ـ ٤٤٠ ـ وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٠١، وشرح التصريح ١/ ١٩٦، والأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٢٨٩ بتصرف.

وأما لَدُ فهي محذوفة كما حذفوا يكن، قد حَمَلَ حذْفَ نون لَدُنْ على حَذْفِ نونِ يكنْ في حال الجزم، وقد حُمِلَتِ الأخيرةُ على حذف أحرف المد واللين، بعبارة أخرى، أنَّ نونَ لَدُنْ قد أشبهتْ هي الأخرى أحرفَ المدِّ واللين أيضاً.

وواضح أنَّ سيبويه في تنظيره هذا كان منطلقاً من إدراكه وجودَ المشابهة الصوتيةِ القائمةِ بين أحرف المد واللين من جهة والنونِ من جهة ثانية، وهذه المشابهةُ قد أكَّدتها الدراسات اللغويةُ الحديثةُ إذ قررت بأنَّ اللامَ والنونَ والميمَ تُعَدُّ من الناحية الصوتية أشباهاً لأحرف المد واللين[1]، غير أنه لم يلتفت ـ وهو ينظُر لذلك ـ إلى الناحية النحوية، لأنَّ من المعلوم أن حذفَ نون يكن كان بشروطٍ معروفةٍ في كتب النحو، وليس لحذفِ نون لَدُنْ شروط بل هي لغةٌ من جملة لغات لَدُنْ.

كما أنَّ (حُكْمَ) حذفِ أحرفِ المد واللين حين يكون لالتقاءِ الساكنين هو الوجوب[2] أمَّا حذفُ نون لَدُنْ فقد نصَّ سيبويه على شذوذه مطلقاً، دون تقييد بكون هذا الحذف قد تمَّ لالتقاء الساكنين أو لغيرها قال: (إذْ كانَ من كلامهم حذفُ النون والحركات وذلك نحو مُذْ ولَدُ وقد عَلْمَ، وإنما الأصلُ لَدُنْ ومُنْذُ وقَدْ عَلِمَ، وهذا من الشواذ وليس مما يُقاسُ عليه ويطرد)[3] وقيد الرضي إطلاق سيبويه فقرر أنَّ حذفَ نون لَدُنْ لالتقاء الساكنين شاذ في[4] حين ذهب المتأخرون كابن جماعة والسيوطي إلى جواز ذلك من غير تشذيذ بل أوجبَ ابنُ جماعة هذا الحذف وأشار أيضاً إلى ورودها في الشعر ثابتةً على قلة قال: (مِثْلُ المدة في الحذف وجوباً نونُ التأكيد الخفيفة نحو اضربَ الرجلَ بفتح الباء أي اضربَنْ[5]، ونونُ لَدُنْ نحو ما رأيتُه من لَدُ الصباح، وقد جاءت هذه ثابتةً قليلاً في قول الشاعر:

تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيْري  من لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ)[6]

---

(١) انظر: الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ٢٤٠، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي للدكتور طاهر حموده ٣٤.

(٢) انظر: شرح المفصل ٩/ ١٢٠ ـ ١٢٣ ـ ومناهج الكافية للشيخ زكريا الأنصاري ٢/ ١١٠.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦.

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ٢٣٥ بتصرف.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢/ ١٩٩.

(٦) انظر: حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ١/ ١٥٦، وهي في الأصل من لدن الصباح، ولعله خطأ مطبعي.

ويتضح مما قدمناه أنَّ هناك فرقاً ـ في الحكم النحوي ـ بينَ حذفِ أحرفِ المدِّ واللين حين لقائها الساكنَ بعدها، وبين حذفِ نونِ لَدُنْ حين تلقى ساكناً بعدها.

أمَّا حذفُ نون لَدُنْ لغير التقاء الساكنين، فقد دلَّ نصُّ سيبويه السالفُ على شذوذه في حين أن أبا علي فيما حكاه عنه ابن الشجري ـ اعتبر أنَّ حذفَ نونها كان تشبيهاً لها بحذف التنوين من الأسماء الأعلام في مثل: زيدُ بن عمرو، ثم حملوا حذفها لغير التقاء الساكنين على حذفها لالتقائهما، قال ابن الشجري: (ووجهُ حذفِ النون فيما ذكره أبو علي أنهم حذفوها لالتقاء الساكنين في قولهم: لَدُ الصلاةِ كما حذفوا التنوين من الأسماء الأعلام في نحو، زيدُ بنُ فلان، ثم أجروا النون في الحذف ولم يلقها ساكن مجراها في الحذف لالتقاء الساكنين)[1].

وجَعْلُ أبي علي حذفَ نونها لالتقاء الساكنين أصلاً لحذفِ نونها لغير التقائهما يردُّهُ إطلاق سيبويه بأن حذفَ نونها من الشواذ وليس مما يقاسُ عليه ويطرد، ثم إنَّ تشبيهَهُ لحذفِ نونها بحذف التنوين من الأسماء الأعلام لا يطرد تمام الاطراد، لأن للعرب في حذف التنوين في مثل هذا الموضع مذهبين:

**الأول**: حذف التنوين وهو المشهور ـ **والثاني**: جواز التنوين[2]

غير أنَّ هذا التشبيه يدلنا على إحساس أبي علي بأن نونَ لَدُنْ زائدةٌ على أصل الكلمة كما أنَّ التنوين كذلك، وممن حاول التعليل لحذف نونها المحقق الرضيُّ إذ ذهبَ إلى أنَّ حذفها لالتقاء الساكنين شاذ، غير أنَّ مما حسَّنه أنَّه كان في معرِض السقوطِ من غير التقاء الساكنين قال: (وحذفه ـ أي نون لَدُنْ ـ شاذ ووجهه مع الشذوذ أنه كان في معرِض السقوطِ من غيرِ التقاء الساكنين نحو:

مـن لَـدُ لَـخْـيَـيْـهِ إلـى مُـنْـخُـوره[3]

وواضح أنَّه بهذا التوجيه قد جعلَ ما ليس له علة أصلاً لما هو شاذ غير أنَّه قرر بأنَّ ما ذكره هو وجه استحسان وليس بعلّة موجبة[4] ولذلك فقد ارتأى أن حذفَ نونِ لَدُنْ محمولٌ على حذف أحرف المدّ واللين، حيث قال بعد أن أورد

---

(١) انظر: الأمالي ١/ ٢٢٢.
(٢) انظر: شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي ٣/ ١٤٣١ ـ ١٤٥٩.
(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ٢٣٤.
(٤) المرجع السابق ٢/ ٢٣٥.

الرجز (فيجوزُ حذفه إذا وقعَ موقعاً يحسُنُ حذفُ حرفِ المدِّ فيه وذلك لأجل مشابهته للواو)[1] وقد رأينا ـ من قبلُ ـ ما بين المحمول والمحمول عليه من اتفاق من الوجهة الصوتية واختلاف من الوجهة الحُكْميَّةِ النحويةِ، وقد بيَّن الرضيُّ بَعْدُ أنَّ حذفَ نونِ لم يكنْ ليس كحذف نون لَدُنْ، قال: (ولا يقاسُ عليه نونُ لم يكن، وإنْ شاركه فيما قلنا من مشابهةِ الواو وجواز حذفه لغير الساكنين، لأنَّ حذف نون لدن للساكنين شاذ)[2] والأصل المقرر عندهم ـ كما رأينا في نص سيبويه ـ أنه لا يقاس على الشاذ.

ومهما يكن من أمر فهناك رأي آخر لسيبويه حول حقيقةِ نونِ لدن نلحظه حين تحدَّث عن نصب «غدوة» بها، فقد عدَّها شبيهةً بالتنوين ـ تارةً ـ حيث قال: (كما أنَّ لها في «غدوة» حالٌ ليس في غيرها تُنْصَبُ بها، كأنَّه ألحقَ التنوينَ في لغة مَنْ قال لَدُ وذلك قولك من لَدُنْ غدوة)[3] وشبيهةً بنون التوكيد الخفيفةِ تارة أخرى وذلك حين علَّل للغةِ لَدَنْ بفتح الدال فقال: (وقال بعضهم لَدَنْ غدوةً كأنه أسكنَ الدَّالَ ثم فتحها كما قال: اضربَنْ زيداً ففتح الباء لمَّا جاء بالنون الخفيفة)[4].

وهذا التشبيه والحمل في غاية الاستقامة لأن التنوينَ والنونَ الخفيفةَ من واد واحد، وإنْ كانا يختلفان من حيثُ دخولُ التنوين على الأسماء المتمكنة، ودخولُ النون الخفيفة على الأفعال[5]، فهما يتفقان في كونهما ساكنين وزائدين على أصل الكلمة[6] ويحذفان أحياناً عندَ ملاقاتِهما الساكنَ، وأحياناً يتحركان مع تفاوتِ ذلك بين أنْ يكونَ قياسياً أو غيرَ قياسي[7] وهذا هو حالُ نون لَدُنْ،

---

(١) المرجع السابق ٢/ ٣٣٥.
(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٣٥.
(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢١٠، وشرح المفصل ٥/ ١٠٢.
(٤) انظر: الكتاب ١/ ٢١٠، وشرح المفصل ٥/ ١٠٢.
(٥) انظر: الأنصاف ٢/ ٦٥٠.
(٦) انظر: الكتاب ٣/ ٥٢١.
(٧) الأصل في التنوين حين يلقى ساكناً أن يتحرك نحو هذا زيدُنِ العاقلُ وربما حذفوه حتى كاد يكون قياساً كما قال ابن يعيش في شرح المفصل ٩/ ٣٢ ـ ٣٥، وعليه قراءة ولا الليل سابقُ النهارَ والمعنى سابقٌ فحذف التنوين للساكن بعده.
والأصل في نون التوكيد الخفيفة حين تلقى ساكناً بعدها أن تحذفَ، نحو لا تضربَ ابنك، ويجوز حذفها في الشعر وفي قلةٍ من الكلام لغير الساكن أيضاً كقول الشاعر اضرب عنك (البيت) انظر شرح المفصل ٩/ ٤٣ ـ ٤٤، وحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ١/ ١٥٦.

مع تفاوتِ الحكم في حذفِ نونها بين أن يكون شاذاً وذلك حين تلقى ساكناً، أو اعتباطاً وذلك حين تُحذَفُ لغير لقائها الساكن بعدها، وقد وضَّح ابن جني وجْهَ المشابهةِ بين نونِ لَدُنْ والتنوين أتمَّ توضيح وذلك حين عَرَضَ لعلة نصب «غدوة» بها فقال: إنهم (شبَّهوا النون في لَدُنْ بالتنوين في ضاربٍ فنصبوا غدوة تشبيهاً بالمميِّز نحو عندي راقودٌ خلاً وجبةٌ صوفاً، والمفعولِ في نحو هذا ضاربٌ زيداً وقاتلٌ بكراً، ووجهُ الشَبهِ بينهما اختلافُ حركةِ الدال قبلَ النونِ وذلك لأنه يُقَالُ لَدُنْ ولَدَنْ بضم الدال وفتحها، فلما اختلفت الحركتان قبلَ النون شابَهتِ النونُ التنوينَ، وشابهتِ الحركتان قبلَها باختلافِهما حركاتِ الإعراب في نحو هذا ضاربٌ زيداً ورأيتُ ضارباً زيداً، لأنهم قد حذَفوا النونَ فقالوا لَدُ غدوةً كما يُحذَفُ التنوينُ تارةً ويَثْبتُ أخرى فلمَّا أشبهتِ النونُ التنوينَ من حيثُ ذكرنا انتصبتْ «غدوةً» تشبيهاً بالمفعول)[1].

والمستفادُ من هذه المشابهة أنهم كانوا مدركين أنَّ نونَ لَدُنْ زائدةٌ، كما أنَّ التنوينَ والنونَ الخفيفةَ زائدان على أصل الكلمة.

غير أنَّ سيبويه مع إدراكه ذلك، كان متمسكاً بفكرة ثلاثيَّة لَدُنْ، وذلك حين قال: (ألا ترى أنك إذا أضفت إلى مُضْمَرٍ رددته إلى الأصل تقول من لَدُنْهُ ومن لَدُنِّي فإنما لَدُنْ كَعَن)[2] وهذا ـ في الحقيقة ـ دليلٌ قوي لسيبويه لأنَّ الإضافة إلى الضمائر تَرُدُّ الأشياء إلى أُصولها[3] غير أنه أجاز في موضع آخر، إضافةَ ياءِ المتكلم ـ وهي ضميرٌ للجرِ والنصبِ ـ إلى (لَدُ) الثنائية المتحركة الآخر، من غيرِ الإتيانِ بنونِ الوقاية، ومن غيرِ عودةِ نونِ لَدُنْ الساقطةِ عنها تلكَ التي أوجَب رجوعَها، قال: وأما ما تحرَّك آخره فنحو مَعَ ولَدُ كتحريك أواخر هذه الأسماءِ ـ يريدُ نحوَ يدٍ وهَنٍ ـ لأنه إذا تحرَّكَ آخرهُ فقد صارَ كأواخر هذه الأسماءِ فمن ثَمَّ لَمْ يجعلوها بمنزلتها ـ أي بمنزلة قط ـ فمن ذلك قولُكَ معي وَلدِي في لَدُ)[4].

وعلى الرغم من أن هذا الجواز قد اختص بلغات لَدُنْ الثنائيةِ المتحركةِ

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٢.
(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٢٨٦.
(٣) انظر: البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٥٤٩، بتصرف وشرح التصريح على التوضيح ١/ ١٩٦.
(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٣٧١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر ١/ ١٨١ ـ ١٨٢، همع الهوامع ١/ ٢١٥، وحاشية الصبان ١/ ١٢٤، وحاشية الخضري ١/ ٦١.

الآخر لأنها بتحركها لم تَعُدْ بحاجةٍ إلى نونِ الوقايةِ التي اجتُلِبَتْ أساساً لحفظ البناء على السكون فأشبهت بذلك الأسماء المتحركة الآخر[1]، فهو من جانب آخر يعارضُ استدلالَ سيبويهِ في كونِ إضافة لَدُنْ إلى الضمائرِ يُعَدُّ دليلاً على أصالة نونها لأنَّ تجويزَه إضافةَ اللغات الثنائية المتحركة الآخر إلى ياءِ المتكلم من غير أنْ تعودَ نونُها، يدلُّ على العدولِ عن هذا الأصلِ المقرَّر، وقد رأيناهم من قبلُ حريصينَ عليه وذلك حين علَّلوا للغاتِ لَدُنْ الثنائيةِ، حيث جعَلوا لَدُنْ الثلاثيةَ أصلاً لهذه اللغات الثنائيةِ، فكان من الأوْلَى ـ طرداً للقاعدة ـ أنْ يُراعُوا هذا الأصلَ الذي أصَّلوه وأنْ يَنُصوا على أنَّ إضافةَ لَدُنْ بلغاتِها الثلاثيةِ والثنائيةِ إلى ياء المتكلم تلزمه نون الوقاية سواء أكانت لدن ثلاثية أم ثُنائية ولو أنهم فَعَلُوا ذلك لاطردت القاعدة تمام الاطراد خاصةً أنهم لجأوا إلى هذا الأصلِ حين وجَّهوا قراءةَ نافع وأبي بكر اللذين خفَّفا (لَدُنِّي) في قوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى عُذْرًا﴾[2] في حين شدَّدَ الباقون[3] فقد ذهبوا في توجيه هذه القراءة مذهبين:

١ ـ أن لَدُني أصلُها التشديد إلّا أنه خفَّف، وحذفَ نونَ الوقاية كما قالوا قَدْنِي وَقِدني.

٢ ـ أن لَدُنِي، جاءت على لغة من قال في لَدُنْ، لَدُ، فتكون النونُ نونَ الوقاية، ولا نونَ في أصل الكلمة[4].

وواضح أنَّ التوجيه الأولَ راعوا فيه الأصلَ، وهو حجةٌ لسيبويه في كون لَدُنْ ثلاثيةَ الأصلِ، أمَّا التوجيه الثاني فهو لا يتفق مع ما قرره في قوله السابق (ألا ترى... الخ) فقد أُضيفَتْ لَدُ ـ هنا ـ إلى المضمر ولم تُرَدَّ له نونُه الأصليةُ، كما أنَّ هذا التوجيهَ يتعارَضُ مع ما أجازه سيبويه للغات لَدُنْ الثنائيةِ المتحركةِ الآخر، لأنَّ نونَ الوقاية دخَلتْ على لَدُ، وقد رأينا أنَّه أجازَ أنْ يُقَالَ لَدِي في مثل ذلك.

وقد ردَّ ابنُ مالك وابنُ هشام التوجيهَ الثاني وقرَّرا أنَّ لحاق النونِ مع لَدُنْ (أكثرُ) من عدَم لحاقِها وأنَّ ذلك جائزٌ في الكلام الفصيح وأنَّه لا وجهَ لمذهَبِ سيبويهِ حين عدَّ سقوطَ نونِ الوقايةِ منها من الضرورات غير أنهما لم يرتضيا

---

(١) انظر: حاشية الصبان ١/ ١٢٤ بتصرف.
(٢) من الآية ٧٦ من سورة الكهف.
(٣) انظر: القراءة في الكشف، لمكي ٢/ ٦٩، والنشر لابن الجزري ٢/ ٣٠١.
(٤) انظر: البيان للأنباري ٢/ ١١٤، والتبيان للعكبري ٢/ ٨٥٧، وشرح التصريح ١/ ١١٢.

الوجهَ الثاني، لأنه كما قال ابن مالك لو كان أصلُها لَدُ بالضم لقيل في حال إضافتها لَدِي[1] وحكى الآلوسي عن بعضهم ردَّاً على ذلك وترجيحاً للوجه الثاني فقال: ورُدَّ بأنه لا مانعَ من أن يُقالَ إنها وَقَتْهُ من زَوالِ الضَّمِّ[2] ومقتضى ذلك أن هذه النونَ هي نونُ الوقايةِ، وأن الأصلَ لَدُ الثنائيةُ، ونقل الصبان مناصرةَ الدماميني لسيبويه وذلك بقوله: إن (نونَ لَدُنْ إنما تُحذَفُ إذا كانَ الاسمُ المضافُ إليه ظاهراً لا ضميراً)[3] ومعنى ذلك أنَّ النونَ في هذه القراءة هي نونُ لَدُنْ، وليست نونَ الوقاية، غير أنَّ الصبانَ رَدَّ رأيه بقوله: (فيردُّه ما في كلام سيبويه من أنه يُقالُ في لَدُ بالضم لَدِي، لصراحته في أنه يُضَافُ إلى ياء المتكلم)[4].

ومما يُضافُ إلى الحجج التي أوردها سيبويه للدلالة على ثلاثية لدُنْ ما قرَّره الأعلم الشنْتَمري حين قال تعليقاً على بيت الرجز:

(من لَدُ لحْيَيهِ إلى مُنْخُوره)

ما نصُّه: (أرادَ أنَّ لَدُ محذوفة من لَدُنْ منوية النون فلذلك بقيت على حركتها، ولو كانت ممَّا بُنيَ على حرفين للزِمَها السكونُ كَعَنْ)[5] ومذهَبُه في كون (لَدُ) مقتطعةً من لدن هو احتمالٌ قد يتعيَّنُ وقد لا يتعيَّنُ فيجوز أن يكون أصلُها لدُنْ، ويُحتَمَلُ أنْ تكونَ قِسْماً برأسِها، وبقَاءُ الضمةِ على الدال لا يدلُّ بالضرورةِ على الأصلِ لأنها لغةٌ من جملةِ لغاتِ لَدُنْ الثنائيةِ، شأنُها شأنُ لَدْ ولُدْ ولُدُ، بل إن المعتَبَرَ عند ابنِ الحاجِب في سببِ بناءِ لَدُنْ هو أن من لغاتِها (لَدْ) التي تشبهُ الحروفَ في الصيغة[6] ولم ينصَّ على (لَدُ). كما أنَّ المتَّجهَ عندَهم أيضاً أنَّ السكونَ هو أصلُ البناء[7] وليس الضمُّ لذلك كلِّه أحسَبُ أنَّ لَدُ ليست بالدلالة على الأصل بأولى من «لَدْ».

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك، السفر ١/ ١٨١ ـ ١٨٢، وتخليص الشواهد وتلخيص الفرائد لابن هشام ١٠٧ بتصرف.
(٢) انظر: روح المعاني للآلوسي ١٦/ ٢.
(٣) انظر: حاشية الصبان ١/ ١٢٤.
(٤) المرجع السابق ١/ ١٢٤.
(٥) انظر: شرح الشواهد للبغدادي ٤/ ١٦١.
(٦) انظر: الايضاح، ١/ ٥١٥ بتصرف.
(٧) انظر: شرح المفصل ٣/ ٨٢.

يضافُ إلى ذلك أن قولَه في الشق الثاني، ولو كانت. . الخ يدلُّ على أنَّه لو وُجدتْ لغةٌ مبنيةٌ على حرفين وساكنةٌ أيضاً فهي ـ بناءً على قوله ـ لغةٌ قائمةٌ برأسها، ومعنى ذلك أن (لَدْ) يمكن أن تكونَ لغةً قائمةً برأسها لأنها ساكنةٌ ومبنيةٌ على حرفين أيضاً وإذا ثبت ذلك فهذا يؤدي إلى القول بأنَّ تعليلهم السابقَ المفيدَ بأنَّ أصل (لَدْ) ثلاثيٌّ يعارضُه قولُ الشنْتَمري هذا.

ومهما يكن من أمر فإنَّ حجَجهم وآراءهم التي أوردوها حولَ نونِ لَدُنْ، لا تدلُّ دلالةً إلزاميةً حتميةً على أنَّ نونها أصليةٌ، فقد رأينا أنَّ فيها ما يقوِّيها، وفيها ما يضعفُها، وحولها خلافاتٌ ومناقشاتٌ، والدليلُ ـ كما يقول ابن الأنباري ـ إذا تطرَّق إليه الاحتمالُ بَطَلَ به الاستدلالُ[1] الأمر الذي يجعلنا نبحثُ عن حقيقةِ هذه النون التي أدركوا زيادتَها كما رأينا من قبلُ، فلعلَّ البحثَ في أصلِ لَدُنْ يكشفُ لنا صِدْقَ شعورِهم وإحساسهم، وهناك احتمالان:

أ ـ إن (لَدُنْ) قد تكوَّنتْ من ثلاثة عناصرَ إشاريةٍ لأن (ز) في العبرية تقابل (ذ) في العربية، وتقابل و(د) في الآرامية وdé (د) في السريانية وdé (د) في السبئية[2]، ومعنى أن الدالَ والذالَ والزايَ كانت عناصرَ إشاريةً تؤدي معنًى واحداً مع تنوّع نطقِها، فلا يُستبعَدُ أن تكون الدالُ من (لَدُنْ) عنصراً إشارياً ثم دخلت عليها اللامُ تأكيداً وتقويةً لها وذلك على حدِّ دخولها على الأسماءِ الموصولةِ فقد ذكرَ بروكلمان أنَّ الأسماء الموصولة أصلُها في كلِّ اللغاتِ الساميةِ أسماءُ إشارةٍ وأضاف بأنَّ اللغةَ الأدبيَّةَ تستعملُ للصيغة المؤكَّدة باللام وأداةِ التعريف[3] مثل الذي والتي. . . الخ وما ذهبَ إليه بروكلمان قد قرَّره النحويون القدماءُ من الكوفيين حيث ذَهبُوا إلى أنَّ أصل (الذي) (هذا)، و(هذا) عندهم أصله ذالٌ واحدة[4].

أمَّا النونُ فقد لَحِقتْ بـ (لَدُ) للدلالة على قُرْبِ المشارِ إليه، لأن (السبئية

---

(١) انظر: الأنصاف ٢/ ٧٢٩.

(٢) Hebrew and English Lexicon of the Old Testament by Francis Brown, D.D,D. Litt and Oxhers . P.26.
وانظر مقالة أنوليتمان بقايا اللهجات العربية في الأدب العربي، مجلة كلية الآداب، م١٠/ جـ ١/ ٤٢ جامعة القاهرة عدد مايو ١٩٣٨م. وفقه اللغات السامية لبروكلمان ٨٩.

(٣) انظر: فقه اللغات السامية ٩١ بتصرف، ودراسات في فقه اللغة للدكتور السيد يعقوب بكر ٥٧، ففيه ما يدل على أنَّ اللامَ قد تقع عنصراً إشارياً.

(٤) انظر: الأصول لابن السراج ٢/ ٢٦٢، والأنصاف ٢/ ٦٦٩.

والفنيقية والحبشية والآراميةَ تَصِلُ إلى ذلك بإضافة نونٍ إلى اسم الإشارة)[1].

ومعنى ذلك أنَّ لَدُنْ كانت تعني «مِنْ هذا أو مِنَ الذي» فقولنا ـ مثلاً ـ سافرتُ مِنْ لَدُنْ مكةَ إلى المدينةِ معناه سافرتُ من هذا المكانِ أو من المكان الذي هو مكة أو فيه مكة، وقولنا سافرت من لَدُنْ الظهر إلى العصرِ، معناه سافرت من هذا الوقتِ، أو الوقت الذي هو الظهر، وقولنا أعطني مالاً من لدنْكَ، معناه أعطني مالاً من هذا الذي عندك أو من الذي عندك، ونلحَظُ من ذلك أنَّ معاني استعمالات لَدُنْ المتنوعة تستقيمُ وبَدَهي أنَّنا لا نعلَمُ على وجه التحديدِ المراحلَ الزمنيةَ التي مرَّتْ بها الكلمةُ، حتى استوَتْ على سوقِها في العربية ثلاثيةَ الأصول، دالةً على الظرفية[2] كما أننا لا نستطيع أن نحدِّدَ اللغةَ الأُمَّ التي تكونت فيها الكلمة ثم انتشرت، أو أَنْ نقررَ أن عدداً من اللغات قد عَمِلَ على تكوينها فكانت كذلك، ننفي كلَّ ذلك لأننا لم نجد نصوصاً ساميةً قديمةً ـ فيما اعلم ـ تساعدنا في الجزم على ذلك، وعلى أية حال فما أوردناه في احتمال قد يكون صواباً، وقد ينأى عن ذلك.

ب ـ أَنَّ (لَدَّ) المضعفةَ كانت أصلاً لِلَدُنْ، نزعم ذلك لأنَّ المعاني اللغويةَ المتعددة التي أوردها اللغويون لهذه المادة تنصَبُّ كلُّها في بؤرةٍ معنويةٍ واحدةٍ، وهي الدلالة على الظرفيةِ المكانية. قال الخليل في نصٍ جامع لها

---

(١) انظر: فقه اللغات السامية لبروكلمان ٨٩، ومجيء النون عنصراً إشارياً أمر معهود في اللغات السامية. انظر لذلك التطور النحوي لبرجشتراسر ٨٥، ٨٦، وفقه اللغات السامية لبروكلمان ٩٢، ودراسات في فقه اللغة ليعقوب بكر ٤٨.

(٢) يبدو أَن ضمةَ دال (لَدُ) تمثل مرحلةَ الظرفية التي استقرت عليها اللفظة، نزعم ذلك استئناساً باللغات السامية الأُخرى، قال بروكلمان: (وقد بقيت حالةُ الظرفية بالنهاية (ù) أكثرَ شيوعاً في الآشورية وفي العربية والحبشية تتمثل هذه الحالةُ في عدة ظروف مثال ذلك في العربية تحتُ وقبلُ وبعدُ وفي الحبشية (Lalù) فوق (TahTù) تحت (Kadimù) قديماً (فقه اللغات ١٠٢)، كما يؤنسنا في ذلك أيضاً أَنَّ عهد العرب بالظروف الدالة على فكرة الغاية ـ بوجه عام ـ أَنه يجوز أن تُبْنى على الضم كقبلُ وبعدُ وعلُ، وأحسب أنهم لو وضعوا هذه الضمةَ على النون بعد أن لحقت بـ (لَدُ) لظُنَّ أَنَّ لَدُنْ معربةٌ، لأنها بمعنى عند المعربةِ المتصرفة، وقد أدى ذلك إلى ذهاب قيسٍ إلى إعرابها، يضاف إلى ذلك أن من لغات لدن ما نونه مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فلكي لا يُتوهمَ أَنَّ هذه الحركات هي حركاتُ إعراب ارتأَوا أَن يُبْقُوا الضمةَ على الدال لأَنَّ النونَ جاءت ساكنةً على أصل البناء، ولا داعي للتغيير لعدم الاضطرار إليه، ولا يَرِدُ أَنَّ من لغات لَدُنْ لَدْ بسكون الدال لأننا نقول إن تعليلاتهم التي أوردوها للغات لدن الثنائية بوجه عام ترجعها إلى لدن بضم الدال الثلاثية.

اللدُّ فِعْلُكَ باللَّدُودِ حين تَّلَدُّ به، وهو الدواءُ يُوجَرُ في أحد شقي الفم. . وأُخِذَ اللدودُ من لَدِيدَي الوادي وهما جانباه، والوجورُ في وسط الفم، واللَّديدانِ صفحتا[1] العنق من دون الأُذنين، وجانبا كلِّ شيء لديدَاهُ. . والتَّلَدُّد في التلفت أَنْ يعْطِف بعنقِه مرةً كذا ومرةً كذا. واللدَدُ مصدر أي الألدِّ أي السيءُ الخُلُقِ الشديدُ الخصومةِ العَسِرُ الانقياد[2]. وحصر ابنُ فارس معاني لَدَّ كلِّها في معنيينَ أحدهما الخصام والثاني الناحية والجانب، قال: اللام والدال أصلان صحيحان أحدهما يدل على خصام، والآخر يدلُّ على ناحية أو جانب[3]، ونصُّ الخليلُ يُوقفُنَا على الارتباطِ المعنوي القائم بين الظرفيةِ من جهة وبقيةِ المعاني المتنوعة من جهة ثانية، فـ (اللدُّ) ما وُضِعَ في وسط الفم، ولَدِيْدَا العنق جانباه. . واللديدَانِ. . ما تحت الأُذنين وجانبُ كلِّ شيء لديداه. . والتلفت مع عطفِ العنقِ يميناً أو شمالاً ما هو إلَّا ضربٌ من التلدُّدِ، كما يوضح لنا أَنَّ هناك اشتقاقاً قد تمَّ من المعنى الظرفي وذلك بقوله: (وأُخِذَ اللدودُ من لديدَي الوادي وهما جانباه) ثم فُسِّرَ اللدودُ بأنَّه (الدواءُ المُسْقَى في أحد لديدَي الفم وهما شقاه)[4] وأكد ابنُ الأثير على وجود مثلِ هذا الاشتقاق بقوله: (ولَديدَا الفم جانباه. . والتلدُّدُ التلفت يميناً وشمالاً تحيُّراً مأخوذٌ من لديدي العنق وهما صفحتاه)[5] ومن كلِّ ذلك يتضح لنا أَنَّ هناك علاقاتِ اشتقاقيةً بين المعنى الظرفي وبقية معاني لدَّ ما عدا دلالة لدَّ على الخصام فهي تشعرنا بأنه لا صلةَ بينها وبين المعنى الظرفي، غير أنَّ أبا إسحاق الزجاج قد أكد على هذه الصلةِ بقوله: (ومعنى خَصْمٌ أَلَدُّ في اللغةِ، الشديدُ الخصومةِ والجَدِلُ واشتقاقُهُ من لديدي العنق وهما صفحتاه، وتأويله أَنَّ خَصْمَه في أي وجهٍ أخذَ من يمين أو شمالٍ من أبواب الخصومةِ غَلَبَه في ذلك)[6] وواضح من

---

(١) في الأصل صفقا، والتصويب من لسان العرب، وتاج العروس مادة لدد.

(٢) انظر: معجم العين، مادة لد، وانظر الجمهرة لابن دريد، والصحاح للجوهري، مادة لدد وتهذيب اللغة للأزهري مادة لدد وكتاب الأفعال لابن القطاع ٣/ ١٤٣، وتاج العروس مادة لدد، ونصوصهم التي أوردوها تتشابه مع ما أورده الخليل.

(٣) انظر: معجم مقاييس اللغة، مادة لد.

(٤) انظر: تهذيب اللغة، للأزهري، مادة لد، والفائق في غريب الحديث، للزمخشري ٣/ ٣١٣.

(٥) انظر: النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير ٤/ ٢٤٥.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج ١/ ٢٦٧، ولسان العرب مادة لدد.

هذه النصوص جميعها، أَنَّ معنى الظرفية سابقٌ على بقيةِ المعاني لأنها مأخوذة منه، وهذا يدعونا إلى الزعم بأن (لدَّ) المضعفةَ الدالةَ على الظرفية كان أصلاً للَدُنْ، ومثلُ هذه الظاهرة ـ أعني ظاهرةَ وجود مقابلات غير مضعفة للصيغ المضعَّفةِ قد ألمحَ إليها قدماؤنا وذلك حين ذهب الكوفيون إلى أَنَّ أصل صَمَخْمَحَ ودَمَكْمَكَ ومُشَفْشَفَ وكَبْكَبَ ورقرق وكركرَ هو صمخَّح ودمكّك ومشفَّف وكبَّب ورقَّق وكرّر[1] وقد استفاد من هذه الفكرة ـ فيما يبدو ـ أحد المحدثين (هورويتز) إذا افترض أن تكونَ الكلمات العربية الكبيرةُ البنيةِ التي تشتمل على راءٍ أو لام أو نون أو ميم قد تولَّدت نتيجةَ عاملِ المخالفة بين صوتين متماثلين، ومثَّل لذلك بالكلمات الآتية: حَرْجَلَ وجَلْمَدَ وعَنْكَبَ وعَرقبَ، وقَرْمَطَ، وفَلْطَحَ وأصلها على التوالي حجَّل وجمَّد وعكَّب وعقَّب، وقمَّط وفطَّح، وأكد هذا الافتراض بقوله: (يوجد غالباً مقابِلاتٌ مضعَّفةٌ للصيغ السابقة وهذا يعني ـ كما يقول ـ أن العقلَ السَّاميَّ كان يعتبر هذه الصيغَ المزيدةَ مقابلةً للصيغ المضعَّفةِ وانتهى إلى نتيجة ملخصها أَنَّ الحروفَ المائعةَ تعدُّ وسيلةً مخالفةً للتضعيف في الصيغ القديمة)[2]، ولعَلَّ ممن استفاد من هذه الفكرة أيضاً الدكتور إبراهيم أنيس في بحث له عن الأصل الاشتقاقي لأحرف العلة فقد قرَّر ـ بعد الاستقراء ـ بأن الفعلَ المعتلَّ العين أو اللام إذا أُريدَ معرفةُ أصلِهِ يُنْظَرُ أولاً في نظير لهُ مضعَّفٍ، أو يُبحَثُ عن نظيرٍ له مهموزٍ سُهِّلَتْ همزتُه، فإذا لم يكن من بين هذين النظيرين فالأصل الاشتقاقي لحروف العلة يجب أن يكون اللامَ أو النون أو الميم[3].

وعلى الرغم من أن (هورويتز) قد قصر ذلك على الكلمات الطويلة البنية مما ضُعِّفَ عينُها ـ كما هو واضح من أمثلته التي سَاقَها ـ فإنَّ العربيةَ لم تقتصر على ذلك بل استخدمتها في الكلمات القليلةِ البنيةِ، ممَّا ضُعِّفَ عينُها أو لامُها، ولها صيغٌ غيرُ مضعَّفةٍ، وبَحْثُ الدكتور أنيس خيرُ مثالٍ على ذلك، وإن كان مقصوراً على الأفعال فهو يدلُّ على وجود هذه الظاهرة في العربية، ثم إنَّ هذه الصيغَ غيرَ المضعفةِ قد أتت أحياناً بأحد الحروف المائعة وأحياناً بغيرها، وكلُّ

---

(١) انظر: الانصاف ٢/ ٧٨٨ بتصرف.
(٢) انظر: دراسة الصوت اللغوي، للدكتور أحمد مختار عمر ٣٣٠ بتصرف.
(٣) انظر: الأصوات اللغوية للدكتور ١٥٠ بتصرف.

ذلك مع الاشتراك في المعنى الدلالي تارةً، وتارة أُخرى يتغيَّر المعنى بين تعميم للخاص أو تخصيص للعام، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

١ ـ بَتَّ وبَتك: فالبَتُّ من معانيه القَطْعُ، ويُقالُ بَتَكَ الشيء إذا قَطَعه[١].

٢ ـ رجَّ ورجَنَ: فالرجّ يدلُّ على الاضطراب وتحريك الشيء، ورجَن يدل على الاختلاط[٢].

٣ ـ حَفَّ وحفَنَ: ومن معاني حفَّ أن يطيفَ الشيءُ بالشيء يُقَالُ حَفَّ القومُ بفلان إذا أطافوا به، ويقال حفَنَ الشيء، إذا جَمَعه في كفٍ أو غير ذلك والحفنة هي ملءُ كفيك من الطعام[٣].

٤ ـ جَذَّ وجذَمَ: وكلاهما يدلُ على القطع[٤].

٥ ـ دسَّ ودسو: وكلاهما يدل على دخول الشيء تحت خَفَاءٍ وسَتْرٍ[٥].

٦ ـ بحَّ وبَحَنَ: فالبَحُّ من معانيه الدلالة على سَعَةِ الشيء وانفساحه، قال الفرَّاء: يقالُ: نحن في باحَّة الدار بالتشديد وهي أوسعها، والبَحَنُ يدل على الضخامة قال الأصمعي: يقول العرب لِلغَرْبِ إذا كان عظيماً كثير الأخذ: إنه لَبَحْوَنُ على مثال جَدْوَل[٦] وهو لا يكون كثير الأخذ إلَّا إذا كان واسعاً منفسحاً.

٧ ـ الدُّجَّةُ والدُّجْنَةُ: فالدُّجَّة شدة الظلمة والدُّجْنَةُ الظلمة[٧].

٨ ـ حضَّ وحضَنَ: فالحضُّ من معانيه الدلالة على القرَارِ المستفِلِ ومنه الحضيضُ، وهو قَرَارُ الأرض، قال:

نزلتُ إليه قائماً بالحضيضِ..

ويقال: إن الحضنَ أصلُ الجبل[٨].

٩ ـ رصَّ ورصَن: يُقَالُ رَصَصتُ البنيان إذا ضممتُ بعضَه إلى بعض أي صارَ

---

(١) انظر: مقاييس اللغة مادتي بت وبتك.
(٢) المرجع السابق ٢/رج ورجن.
(٣) انظر: مقاييس اللغة، مادتي حف وحفن.
(٤) المرجع السابق مادتي جذ وجذم.
(٥) المرجع السابق دس ودسو.
(٦) انظر: لسان العرب، مادتي دج ودجن.
(٧) المرجع السابق، بح، وبحن.
(٨) انظر: مقاييس اللغة، مادتي حض وحضن.

شديداً متماسكاً ثابتاً، والرصين الشيءُ الشديدُ الثبات[١].

١٠ ـ هتَّ وهَتَن: وكلاهما يدلُّ على انصباب المطر وتتابعه[٢].

١١ ـ حذَّ وحذَقَ: فالحَذُّ يدل على القطع والخفة والسرعة وحذَقَ الشيءَ إذا قَطَعُه يقال حَذَقَ السكينُ الشيء إذا قطعَه قالَ الشاعرُ:

فذلك سكينٌ على الحَلْقِ حاذق[٣]

١٢ ـ جزَّ وجزلَ وجزَم وجزَح وجزَر، وتشترك كلها في بؤرة معنوية واحدة وهي الدلالة على القطع[٤].

ويبدو أن لَدَّ ولَدُنَ، من هذا القبيل، ذلك أنَّ لَدَّ هي الصيغةُ القديمةُ للَدُن، وقد طرأ عليها تحوُّلٌ داخلي لسببين؛ أحدهما صوتي، والآخر دلالي.

أما السببُ الصوتي فهو أن العربَ قد هربت من التضعيف، فأبدلت من الحرف الثاني حرفاً آخر، فقالوا في أمللتُ ودنَّارٍ وقِرَّاطٍ ـ أمليتُ وديناراً وقيراطاً[٥] وقد هربوا من ذلك لأن التضعيف ثقيل يحتاج إلى جهد عضلي، قال سيبويه مشيراً إلى ذلك (اعلم أنَّ التضعيفَ ثقيلٌ على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخفُّ عليهم من أن يكونَ من موضع واحد)[٦] وإلى نحو هذا أشار ابن جني بقوله: (ولم يكونوا ليضعِّفوا الفاءَ ولاَ اللاَم لكراهيةِ التضعيف في أول الكلمة، والإشفاقِ على الحرف المضعَّف أن يجيء في آخرها، وهو مكانُ الحذف وموضع الإعلال)[٧] فيبدو أن المتكلم قد هربَ من تضعيف دال (لَدَّ) ميلاً نحو السهولة وتوفيراً للجهد العضلي، وقد باتَ في حكم الحقائق المقررة (أن الإنسان في نطقه لأصوات لغته يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي فهو لهذا يميل إلى استبدال السهل من أصوات لغته بالصعب الشاق الذي يحتاج إلى

---

(١) انظر: مجمل اللغة مادتي رص ورصن.
(٢) انظر: لسان العرب مادتي هت وهتن.
(٣) انظر: مقاييس اللغة مادتي حذ وحذق.
(٤) انظر: معجم مقاييس اللغة، المواد المذكورة أعلاه، وانظر، «لتقف على هذه الظاهرة» المواد الآتية في المعاجم العربية (طح وطحن، وع ورعن، ورض ورضن، ورضم، وشد وشدن، وصرّ وصرى).
(٥) انظر الكتاب ٤/ ٤٢٤، والمقتضب ١/ ٢٤٦، وشرح المفصل ١٠/ ٢٤، ١٢١.
(٦) انظر: الكتاب ٤/ ٤١٧، والمقتضب ١/ ٢٤٦، والأصوات اللغوية ٢١٠ ـ ٢١١.
(٧) انظر: الخصائص ٢/ ١٥٥.

مجهود عضلي أكبر)[1] ولعلَّ ما يدعَمُ ذلك أن لَدَّ مكونٌ من مقطعين، الأول من النوع الثالث والثاني من النوع الأول، ولمَّا كان النبر ـ فيما نحسب ـ يقعُ في مثل ذلك على المقطع الأول، والنبرُ يحتاج إلى جهد عضلي[2]، فأحسب أنَّ المتكلمَ بعد أن بذلَ هذا الجهدَ، أراد أن ينهي الكلمة بصوتٍ مريح سهل فارتأى ـ أولاً ـ صوت النون لأنه (صوتٌ يحسنُ السكوتُ عليه)[3] ولأنَّ (اللغات تستخدم السواكن الأنفية والترددية بشكل أكبر من بقية الحروف لتحقيق عنصر المخالفة)[4] ولعل الذي ساعد المتكلم على إجراء هذه المخالفة أنَّ هناك شبهاً كبيراً بين الدال والنون، فكلاهما حرفٌ مجهورٌ، غير أنَّ الدالَ صوت شديد والنون صوت متوسط بين الشدة والرخاوة، والهواء يتخذ مجراه مع النون خلال الأنف، ومع الدال خلال الفم، أمَّا موضع اللسان بالنسبة للحنك الأعلى في كل منهما فيكاد يتحد تمام الاتحاد[5].

وارتأى ـ أحياناً أُخرى ـ ولعلَّ ذلك قد حدث في مرحلة متأخرة عن الأولى ـ أن يستبدل بهذه الدال الألفَ المقصورة، لما في أحرف المد واللين من سهولة في النطق ويسر، أشار إليهما ابن يعيش حين تحدَّث عن حروف الزيادة بقوله: (وأصلُ حروفِ الزيادة حروفُ المد واللين، التي هي الواو والياء والألف وذلك لأنها أخفُّ الحروف إذ كانت أوسعَها مخرجاً وأقلّها كلفةً.. وأيضاً فإنها مأنوس بزيادتها، إذ كل كلمة لا تخلو منها، أو من بعضها، ألا ترى أنَّ كلَّ كلمة إن خلت من أحد هذه الحروف فلن تخلو من حركةٍ إمَّا فتحة وإمَّا ضمة وإمَّا كسرة، والحركات أبعاض هذه الحروف وهي زوائدُ لا محالة فلمّا احتيج إلى حروف يزيدونها في كلمهم لأغراضٍ لهم كانت هذه الحروف أولى إذ لو زادوا غيرها لم تُؤْمَنْ نفرةُ الطبع والاستيحاشُ من زيادته إذ لم تكن زيادتُه مألوفة)[6].

يُضافُ إلى ذلك أن كلاً من الدال والألفِ مجهورٌ، غير أَنَّ الدالَ صوتٌ

---

(١) انظر: الأصوات اللغوية ٢٣٤ ـ ٢٣٥.
(٢) انظر: دراسة الصوت اللغوي ١٨٧.
(٣) انظر: فقه اللغة المقارن، للدكتور إبراهيم السامرائي ١٢٦.
(٤) انظر: دراسة الصوت اللغوي ٣٣٠.
(٥) انظر: الكتاب ٤/ ٤٣٣ ـ ٤٣٦، والأصوات اللغوية ٢٣٤ ـ ٢٣٥ بتصرف.
(٦) انظر: شرح المفصل ٩/ ١٤١، والأصوات اللغوية ٢٤٢.

شديدٌ، والألف صوتٌ متوسطٌ بين الشدة والرخاوة، والفرق بينهما أنَّ الهواءَ مع الألف يجري خلال الفم من غير عائق، واللسان يهبط إلى قاع الفم[١] في حين أنَّ الهواءَ يتخذ مجراه مع الدال خلالَ الفم ويرتفعُ اللسان نحو الحنك الأعلى[٢] وهذه الاختلافات كانت عاملاً مساعداً لإجراء مثل هذه المخالفة، لأنَّ نُطْقَ الألفِ أسهلُ من نطق الدال من حيثُ الحركاتُ الفسيولوجية للفم بوجه عام، ولعلَّ مما آنس المتكلم على إجراء هذه المخالفة أيضاً ما عهده من مشابهةٍ بين النون والألف، وقد رأينا من قبلُ ما ذكروه في شأنِ هذه المشابهة، وهو الأمر الذي أَكَّده المحدثون فقد أشار د. أنيس إلى (أَنَّ اللامَ والنونَ والميمَ، تُعَدُّ من الناحية الصوتية أشباهاً لأصوات اللين)[٣]، فلمَّا كانت هذه المشابهةُ قائمةً وكان المتكلم ـ من قبلُ ـ قد أجرى المخالفة فجعل دال «لدَّ» الثانيةَ نوناً، وكانت النون شبيهةً بالألف، وكان التغيير يؤنسُ بالتغيير كان ـ كلُّ ذلك ـ بساطاً لكي يجعل دال «لدَّ» الثانية ألفاً مقصورة، ولهذه العوامل مجتمعةً أجرى المتكلم المخالفةَ فتولَّدت لَدَى، عن لدَّ.

ونحن في تفسيرنا هذا نخالفُ ما ذهب إليه ابنُ منظور حين نصَّ بعد أن عدَّد لغات لدن، على أنَّ «لَدَى محولة»[٤] وكنا نتمنى أن يكشف لنا عن أي شيء تحوَّلت، ولِمَ تحوَّلتْ، لأن مقتضى كلامه ـ كما يتبادر إلى الذهن مباشرة ـ أنَّها محولةٌ عن (لَدَنْ) وهذا يؤدي إلى كون ألفها ليست أصليةً فكان من الواجب أن تسقطَ وصلاً وتثبتَ وقفاً، كما هو حال نونُ التوكيد الخفيفة، حين نقف عليها، غير أَنَّ المعتدَّ به أَنَّ ألفَ لَدَى أصليةٌ وذلك لأمرين:

١ ـ أنها ثابتةٌ وقفاً ووصلاً، ولو كانت منقلبةً عن نون لَدَنْ، لسقطت في حالِ الوصل، وقد أشار إلى ذلك أبو علي بقوله: (ونظير دَدَنْ ودَدَاً وددٍ، في استعمال اللام تارةً نوناً، وتارة حرفَ علة وتارةً محذوفةً لَدَنْ ولَدَى ولَدُ)[٥] ومن قبلُ قد نصَّ على أَنَّ ألف دَدَاً أصلية بقوله: (فأَمَّا قولُهم في اللعب

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٤٣٣ ـ ٤٣٥، ودراسة الصوت اللغوي ٢٩٧.
(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٤٣٣، ٤٣٦، والأصوات اللغوية ١٨٥ بتصرف.
(٣) انظر: الأصوات اللغوية ٢٤٠.
(٤) انظر: لسان العرب، مادة لدن، وتبعه في ذلك الزبيدي في تاج العروس مادة لدن.
(٥) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٨٦، وانظر خلافهم حول كتابة ألف إذاً، في شرح الشافية، للرضي ٣/ ٣١٨، وهمع الهوامع ٢/ ٢٣٢.

واللهو دَدَنْ، ودداً، فليست الألف فيه بدلاً من نون دَدَنْ، مِنْ قِبَل أنها في لغة من نطق بها بالألف ثابتةٌ وموجودة في الوصل والوقف جميعاً وذلك نحو قولهم هذا دداً يا هذا، ورأيت فيك دداً مفرطاً وعجبت من دداً أراه فيك كما تقول هذا دَدَنٌ مفرط ورأيت فيك ددناً سرَّني وعجبت من دَدَنٍ رأيته في فلان، ولو كانت الألف في دداً بدلاً من النون في دَدَنْ، لما وجدت في الوصل كما أن ألف إذاً لا توجد في الوصل إنما تقول: إذن أزورك ولا تقول إذاً أزورك، ومنهم من يحذف اللامَ فيقول دَدَ)[1] ويقتضي هذا التنظير الذي ساقه أبو علي أن يدل على أن ألف لدى أصلية.

٢ ـ أَنَّ الوقفَ يمتنع بين المضاف والمضاف إليه[2] ولَدُنْ ولَدَى لا تنفكان عن الإضافة، لذا لا يُتصوَّرُ أن تكونَ ألفها منقلبةً عن نون لَدَنْ في حالِ الوقف، ثم يُقالُ بأَنَّ الوصلَ قد أُجريَ مجرى الوقف، ولأجل ذلك فقد أَكَّدَ ابنُ يعيش على أَنَّ لَدَى لغةٌ قائمةٌ بنفسها وليست من لفظ لَدَنْ، قال وأمَّا لدا[3] فلغةٌ قائمةٌ بنفسها وليست من لفظ لَدَنْ، والقياس في ألفها، أن لا تكون أصلاً، فأمَّا انقلابها مع المضمر ياءً فعلَى التشبيه بألف على وإلى[4] ولعلَّ سبب وهم ابن منظور أنَّه قد اطلعَ على نصِّ الزجاجي القائل بأن لَدُنْ (إذا استقبلتها الألفُ واللامُ أُسقطت نونُها ورجعَتْ إلى لَدَى، كقولك لَدُنْ زيدٍ، ولَدُ الرجل)[5] ونصُّ الزجاجي ـ فيما أحسب ـ فيه تحريفٌ واضحٌ من عدم المطابقةِ بين النص من جهة والأمثلة التي ساقها من جهة ثانية[6].

---

(١) انظر: سر الصناعة ٢/ ٦٨٦.

(٢) انظر: القطع والائتناف، للنحاس ١٠٨، ونتاج الفكر، للسهيلي ٨٧.

(٣) كذا رُسِمَتْ ومن قبلُ رُسِمَتْ كذلك في الإيضاح، للزجاج ١٣٩، وتبعهما في ذلك الفيروزآبادي (مادة لدن) غير أَنَّ الزبيدي في تاج العروس (مادة لدن) نبَّه إلى تصحيفها، ونصَّ على أَنَّ صوابَها هو أَن ترسمَ بالياء على المشهور عندهم بأَنها تُكتَبُ بالياء وإن لم تُمَلْ لقولهم لَدَيْكَ (انظر شرح الشافية للرضي ٣/ ٣٣٣، والكناش لأبي الفداء ٦٩٣)، ويبدو أَنَّ الزجاجي ومن تبعه لم يعتدوا بذلك، حين رأَوا أَن بعضَ العرب لم يقلبوا أَلفها ياءً حين تتصل بالضمائر (انظر ذلك في الصفحة ٤٤ من هذا البحث) فارتأَوا أَن تكتبَ بأَلفٍ ممدودةٍ غير منونة، ومذهَبُهم مردود إِنْ كانوا قد اعتمدوا ذلك لأَنَّ عدَم قلبها ياءً ـ في هذه اللغة، ليس مقصوراً على لَدى بل هي كذلك مع على وإلى، ومع ذلك لم نر أحداً منهم كتب على وإلى؛ بألفٍ ممدودة.

(٤) انظر: شرح المفصل ٢/ ١٢٧.

(٥) انظر: حروف المعاني، للزجاجي ٢٧.

(٦) يبدو أَن محقق الكتاب لم يلتفت إلى هذا التحريف، ولقد رجعت إلى جميع المراجع التي=

ومهما يكن من أمر، فقد حدثتِ المخالفةُ، وأبدَلَ المتكلمُ من دال «لدَّ» الثانية نوناً تارةً وألفاً مقصورةً تارة أخرى، وقد جاءتا ساكنتين، لأنهم مُهيأتان لكلام بعدَهما، وقد بيَّن د. أنيس فائدةَ تسكين النون بقوله: (والنونُ أشدُّ ما تكونُ تأثراً بما يجاورها من أصواتٍ حين تكون مشكلةً بالسكون، وحينئذٍ يتحقق اتصالُها بما بعدها، اتصالاً مباشراً)[1].

يُضافُ إلى ذلك أنهما وفَّرتا الانسجامَ الصوتي في الكلمة، فقد قامتِ النونُ بوظيفةٍ صوتيةٍ تشبهُ إلى حَدٍّ كبير وظيفةَ التنوين الصوتية، حيث طلبَتْ من الدال قبلَها حركةً تجانسها صوتياً، فوُجِدَتْ لغاتٌ متعددةٌ أُمُّها لَدُنْ بضم الدال، ولَدَنْ بفتحها، ولَدِنْ بكسرها، والمشابهة الصوتية واضحةٌ بين هذه اللغات وقولنا زيدٌ وزيداً وزيدٍ[2].

وكان من المفروض نتيجةً لهذه المخالفة، أن تكونَ لَدَنْ بفتح الدال هي أمُّ الجميع وأشهر اللغات، لأننا حين نفك الإدغام يصبحُ السكونُ فتحةً تسهيلاً للنطق، كما لو قلنا شَدَّ وشَدَدَ، وأحسب أنَّ الأمرَ كان كذلك غيرَ أن لَدَنْ لما اختصَّت بالظرفية (الزمانية) وذلك حين استعملت مع «غُدوةً» فقط، نتيجةً لظروف لغوية لهجية، تقاصَرتْ عن لَدُنْ (بضم الدال) التي استعمِلت للدلالة على الظرفية (الزمكانية)، وكلٌّ حسْبَ سياقِه، فشاعت لَدُنْ حتى إنَّ القرآن الكريم لم يستعمل سواها ولم يُقْرأْ بغيرها[3] فكان ذلك عاملاً على جعلها أُمَّاً للجميع وأصلاً تفرَّعت عنه بقيةُ اللغات.

والمهم أنَّ هذه المخالفةَ لم تقتصر فائدتُها على ما ذكرناه فحسب، بل

---

=ذكرها المحقق في الحاشية، فلم أقف على نصٍّ في واحدٍ منها يشير إلى أَنَّ نونَ لَدُنْ حين تسقط لملاقاتها الساكن بعدها ترجع إلى لدَى، بل أشارت هذه المراجع إلى أن نون لَدُنْ تسقط وتبقى لَدُ، ولعلَّ صواب نص الزجاجي يكون على النحو الآتي: ورجَعَتْ إلى لَدُ، وبذلك يتم التطابق بين النص والأَمثلة وإذا لم يكن الأمر كذلك فلعلَّ ابن منظور أراد أَنَّ لَدَى محولةٌ عن لَدَنْ وأنها حين تلقى ساكناً بعدها تصبح لَدَ، وأَن الألف المقصورة نشأت عن إشباع فتحةِ الدال، ومعنى ذلك أن ألفها عنده ليست أصلية.

(١) انظر: الأصوات اللغوية ٦٧.

(٢) وقد مر معنا كيف شبهوا نون لدن بالتنوين.

(٣) لا يقال إنَّ هناك قراءات خففت نونَ لَدُنْ، أو كسرتها أو أشمَّتها الضمَّ، لأنَّ الأصل في هذه القراءات ـ كما قالوا ـ هو لَدُنْ. بضم الدال وسكون النون. انظر صفحة ٣٨ من هذا البحث وروح المعاني ١٥/ ٣٣٠.

أفادت أيضاً حين جعلت لنونِ لَدُنْ ولألف لَدَى، وظائفَ نحوية، ولهما قواعدُ تختصَّان بهما[1].

ب ـ وأمَّا السببُ الدلالي فلعلَّه العاملُ المهم الداعي إلى إجراء هذه المخالفة، حيث إنَّ المتكلمَ كان حريصاً على التفريقِ بين معنى الظرفية من جهة، وبقيةِ المعاني من جهة ثانية، وقد رأينا أن معاني كلتا الجهتين تشترك في (لدَّ) فيبدو أنَّ المتكلم بعد أن استطاع أن يشتق من «لدَّ» ما عبَّرَ به عن جانبي الوادي وعن شقي الفم وعن المعاني الأخرى التي ذكروها، وجد أنَّ هناك معنًى مشتركاً ما زال قائماً بين معنى الظرفية ومعنى الخصام وهما الأصلان اللذان نصَّ عليهما ابن فارس ـ فأراد أن يصنع حدّاً فاصلاً بين المعنيين فارتأى أن يجري تحوُّلاً داخلياً في الكلمة بدلاً من أن يزيد عليها حرفاً أو حروفاً كما في لديدي العنق وكما في اللدود، ولذا لجأ إلى هذه المخالفة، فأبقَى التضعيف دالّاً به على الخصام، وجعل لَدُنْ ولَدَى مختصَّيْنِ بالظرفية بعد أن أجرى المخالفة على (لدَّ).

ومهما يكن من أمر، فالذي نحسبه نتيجةً لما أوردناه أن المخالفة الكبيرة قد تمَّت، واكتملت الكلمتان صوتياً ودلالياً، وحقَّق المتكلم بها أغراضه، غير أنه لجأ مرةً ثالثةً إلى الهروب من بذل هذا الجهد فحذَفَ نهاية الكلمة. وتفسيرُ ذلك ـ فيما أحسب ـ يعودُ إلى احتمالات متعددة يُنْظَرُ إليها من نواحٍ مختلفةٍ:

**أولها**: أنَّ هذا الحذفَ قد تمَّ بعد إجراء المخالفة الصوتيةً، بمعنى أن المتكلمَ حذفَ نونَ لَدُنْ إيثاراً للسهولةِ وتوفيراً للجهد، حيث وقَعَ النبر ـ فيما نحسب ـ على المقطع الثاني[2]، فاستنفد هذا النبر جزءاً من جهده فأسقط صوتَ النون هروباً من بذل جهدٍ إضافي، يقوّي ذلك أنَّ صوتَ النون نظراً لكونه شائعاً في العربية معرَّضٌ للسقوط كما يقول د. أنيس[3]، يضاف إلى ذلك أنَّ هذا الصوت قد وقع في آخر الكلمة والأواخر مكان التغيير والحذف[4].

---

(١) انظر: الصفحتين ٤٤ ـ ٤٦ من هذا البحث.

(٢) يقع النبر على المقطع الثاني على اعتبار أنَّ لَدُنْ لا تكاد تستعمل ـ كما يقول ابن جني إلا مسبوقة بمنْ، ومقتضى ذلك أن (مِنْ لَدُنْ) تتكون من ثلاثة مقاطع، الأول من النوع الثالث، والثاني من النوع الأول، والثالث من النوع الثالث، والنبر في مثل ذلك يقع على المقطع الثاني حين نعد من آخر الكلمة.

(٣) انظر: الأصوات اللغوية ٢٤٢ ـ ٢٤٣ بتصرف.

(٤) انظر: الخصائص ٢/ ١٥٥، ٤٨٧.

ثانيها: أنَّ هذا الحذفَ قد تمَّ قبلَ إجراءِ المخالفة، بمعنى أنَّ المتكلم حذَفَ دال «لدَّ» بدلاً من أن يجري المخالفةَ وذلك هروباً من التضعيف، لما فيه من ثِقَلٍ، ولما يتطلبُهُ من جهدٍ عضلي، فارتأى أن يفكَّ الإدغام ويحذفَ الدال الثانية، وقد دعاه إلى ذلك وجودُ صوتين متماثلين مجهورين، وحين نَبَر المقطع الأول[1] وبذل له الجهدَ المطلوب، أسقط الدالَ الثانيةَ، هروباً من بذل جهد آخر، لأنّ الدال صوتٌ مجهورٌ، والصوت المجهورُ يحتاج إلى جهدٍ أكثر من الصوت المهموس، ولعلَّ مما يؤكد ذلك أنه قد ورد عنهم اللغات (لت ولت ولت) بإبدال الدال تاءً، وليس ذلك ـ فيما نظن ـ إلا هروباً من بذل الجهد، حيث استعاض المتكلم بالحرفِ المهموسِ عن الحرفِ المجهور، ومعنى ذلك أنَّ الميلَ نحو السهولة كان العاملَ المهمَّ في تفسير حذفِ الدال وقلبِ الدال الباقية تاءً مهموسةً.

ثالثها: أنَّ هذا الحذف قد تمَّ قبل إجراء المخالفة، بقصد التفريق بين معنى الظرفية ومعنى الخصام ـ كما رأينا من قبل ـ حيث حذف المتكلم ـ الدال الثانية، بدلاً من أنْ يجري المخالفة الصوتية، ليدل على معنى الظرفية وأبقى التضعيف للدلالة على معنى الخصام.

ولا شك أنَّ الوقوفَ على المراحل التاريخية، لهذه التحولات التي حدثت على مادة لدد، وأنتجت لنا لَدُنْ ولَدَى، أمر متعذِّرٌ بل مستحيلٌ، وذلك لبعدِ العهدِ بيننا وبين هذه المراحل، كما أنَّ افتراضنا لا يعني أنَّ كلَّ مضعَّف في العربية له نظيرٌ غيرُ مضعف، جرى عليه ما جرى على لَدَّ ولَدُنْ ولَدَى إذْ كُلٌّ حالةٍ لها عواملُ خاصة تخضَعُ لها وتُدْرَسُ وفقَها فهناك ظروف لغوية خاصة وُجِدَتْ في بعض الكلمات دون بعضها الآخر، وفي بعض البيئات دون بعضها الآخر، مما أدى إلى حدوث تغيير في بعض الكلمات فقط. وقد أشار الدكتور أنيس إلى نحو ما ذكرناه، ولخَّص هذه العوامل الصوتية بقوله: (وتلك العوامل الخاصة يمكن أن تلخص في كون الصوت منبوراً أو خالياً من النبر وفي النغمة الكلامية وغير ذلك من عوامل خاصة نجهلها الآن لبعدِ العهد بيننا وبين ذلك العصر الذي تمَّ فيه هذا الانقلاب الصوتي)[2] وعلى أية حال، فإن سيبويه،

---

(١) لأن لَدَدَ تتكون من مقطعين الأول من النوع الثالث والثاني من النوع الأول. والنبر في نحو هذا يقع على الأول حين نعد من آخر الكلمة.

(٢) انظر: الأصوات اللغوية ٢٤٥.

والنحويين من بعده، قد وجدوا لَدُنْ ولَدَى، ثلاثيَّتين، وتعامَلوا معهما وفقَ منهجهم الوصفي، الذي لا يهمه النظرُ إلى الأصول التاريخية للكلمة المقعَّد لها[1]، غير أنَّ هذا المذهب، لا يعني أنهم لم يشعروا بأنَّ نونَ لَدُنْ زائدةٌ على أصل الكلمة، فقد رأيناهم ينصُّون على ذلك، ولقد كانت فكرةُ الجذر الثلاثي للكلمة العربية مسيطرةً على عبقريتهم المبدعة، وأمامهم المجالُ الواسعُ ولديهم الزادُ الكافي للتدليل على ذلك. ولا بأس من أن تطرد القواعد وتنتظم الأحكام خاصةً أنهم في وضع تقعيدٍ للعربية، لذلك سنلحظ أنَّ هذه الفكرةَ، كانت مدار قواعدهِم النحويةِ، التي وضعوها للَدُنْ ولَدَى ولَدُ على النحو الذي سنراه في أحكامهما النحوية الآتية:

---

(١) انظر: فقه اللغة في الكتب العربية، للدكتور عبده الراجحي ١٧٧ ـ ١٨٣.

## الفصل الثالث

# أحكامهما النحوية

تعددت الأحكام النحوية للَدُنْ ولَدَى تبعاً لتعدد سياقاتهما اللغوية، وقد نظر النحويون إليهما وهم بصَدَدِ هذه الأحكام من عدةِ نواحٍ، فبحثوهما من حيثُ الإعرابُ والبناءُ، وما يسبقهما وما يأتي بعدهما حيثُ أظهروا من هذه القواعد النظامَ التركيبي لاستعمالاتهما، وقرَّروا ـ بإيجاز ـ أنَّ لَدُنْ ولَدَى ظرفان غيرُ متصرفين، مبنيان على السكون ويصلحان للمكان والزمان وملازمان للإضافة، وشرحوا بإسهابٍ هذه الأحكام على النحو الآتي:

### أ ـ بناؤهما وإعرابهما

١ ـ **بناء لَدُنْ**: أجمع النحويون على كون لَدُنْ مبنيةً على السكون على أصلِ البناءِ واختلفوا حولَ بنائها على ثلاثة أقوال:

أ ـ نصَّ عليه سيبويه في باب الظروف المبهمة غير المتمكنة، فقال: (وجُزِمَتْ لَدُنْ ولم تُجْعَلْ كعِنْدَ لأنها لا تمكَّنُ في الكلام تمكُّنَ عِنْدَ، ولا تقعُ في جميعِ مواقعه فجُعِلَ بمنزلة قط لأنها غيرُ متمكنة)[1] وأشار في موضعٍ آخر إلى اسميتها ودلالتها على أول الغاية بقوله: (وأمَّا لَدُنْ فالموضع الذي هو أول الغاية وهو اسم يكونُ ظرفاً يدلك على أنه اسم قولُهم من لَدُنْ)[2] وتبعه النحويون الخالفون ففصَّلوا ما أوجزه وقرروا أنَّ لَدُنْ قد بُنيَتْ لشبهها الحرفَ في الجمودِ، ذلك أنها لزمتْ استعمالاً واحداً، وهو الظرفيةُ، وابتداءُ الغاية وامتناعُ الإخبار بها وعَنْها، بخلاف عِنْدَ ولَدَى، فإنهما لا يلزَمانِ استعمالاً واحداً فقد يكونان لابتداءِ الغاية ـ أحياناً ـ وذلك إذا سُبقَا بِمنْ ـ وقد ينأيان عنها ويستعملان فَضْلَةً وعُمْدَةً كقوله

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٢٨٦.

(٢) المرجع السابق ٤/ ٤٣٣،

تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾[1]، ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ﴾[2] ونحو: جلست عنده، بخلاف لَدُنْ فإنها لا تقع إلا فضلة[3].

ب ـ نصَّ عليه ابن الحاجب تبعاً للزمخشري في مفصله إذ قرَّر الأخير بأنَّ لَدُنْ ولَدَى[4] لغتان وارتأى ابن الحاجب أن عِلَّة بنائها هو كونها أشبهت في بعض لغاتها الحروف قال: (وبُنِيَتْ لَدُنْ ولَدْ لشبهها بالحروف لوضعها على الصيغة التي ليست عليها الأسماء المتمكنة وإنما عليها الحروف فأشبهت الحروف)[5].

وارتضى الرضي، وجهاً آخر لبنائها وذلك بكونها قد زادت على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف، وبكونها مع عدم تصرفها لازمةً لمعنى الابتداء فتوغلت في مشابهة الحرف[6] ونظراً لكونها ملازمةً لمعنى الابتداء أوجب الرضيُّ سَبْقَها بمِنْ ظاهرةً أو مقدرةً[7] بمعنى أنها بنيْت لتضمنها معنى الحرف (مِنْ) مضافاً إلى ذلك عدمُ تصرفها، لذلك قال: (فهي بمعنى مِنْ عِنْدَ)[8] ومذهَبهُ متجهٌ لأنَّ الظرفيةَ وعدمَ التصرف لا يكفيان في البناء ـ كما يقول الشيخ ياسين ـ لأنَّ بعضَ الظروف غيرِ المتصرفة معربة[9] مثلُ عِنْدَ وتعويل الرضي على ملازمتها لمعنى الابتداء هو ما نصَّ عليه سيبويه بقوله فيما سبق (هو أول الغاية) وبَدَهي أنها لهذا القيد تبتعد عن شبه عِنْدَ الظرفيةِ المعربة لعدم ملازمة عند لمعنى الابتداء.

جـ ـ نقله أبو حيان في بَحْرهِ عن بعضهم حيث قال: (وأوضح بعضهم علّة

---

(١) من الآية ٥٩ من سورة الأنعام.
(٢) من الآية ٦٢ من سورة المؤمنون.
(٣) انظر: شرح المفصل ٤/ ١٠٠، والتسهيل ٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك السفر ٢/ ١٠٥أ، وشرح الكافية، للرضي ٢/ ١٢٣، والتذييل والتكميل ٣/ ٤١٦، وأوضح المسالك لابن هشام ٣/ ١٤٥، والمساعد ١/ ٥٢٧ ـ ٥٣٢، وشرح ابن عقيل ٣/ ٦٧، وشرح التصريح ٢/ ٤٦، وهمع الهوامع ١/ ١٢٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٦٤، وحاشية الصبان ٢/ ٢٦٤، وحاشية الخضري ٢/ ١٣ بتصرف.
(٤) انظر: المفصل ١٣٢.
(٥) انظر: الإيضاح ١/ ٥١٥، والفوائد الضيائية ٢/ ١٤٤.
(٦) انظر: شرح الكافية ٢/ ١٢٣ بتصرف.
(٧) انظر: شرح الكافية ٢/ ١٢٣ بتصرف.
(٨) انظر: شرح الكافية ٢/ ١٢٣، وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/ ٤٥.
(٩) انظر: حاشية الشيخ ياسين ٢/ ٤٦ بتصرف.

البناء فقال: علّة البناء كونها تدلُّ على الملاصقة للشيء وتختص بها بخلاف عِنْدَ فإنها لا تختصُّ بالملاصقة، فصار فيها معنى لا يدلُّ عليه الظرف بل هو من قبيلِ ما يدلُّ عليه الحرفُ فهي كأنها متضمنة للحرف الذي كان ينبغي أن يُوضَعَ دليلاً على القرب ومثله ثَمَّ وهُنَا، لأنهما بنيا لما تضمنا: معنى الحرف الذي كان ينبغي أن يوضع ليدلَّ على الإشارة)[1] وهذا الرأي يخالفُ ما ذكرهُ سيبويه وابنُ الحاجب والرضيُّ، حولَ علَّةِ بنائها فهو لم ينصَّ على ملازمتها لابتداءِ الغاية، بل علَّةُ البناءِ عنده تتمثل في الشَبَهِ المعنوي وذلك بتضمنها معنى الحرف المدلول به على القرب، وبهذا تكون قد ابتعدت عن مشابهتها لعند لعدم اختصاص الأخير بهذا المعنى.

ويبدو أنَّ أبا حيان قد شك في وجه بنائها وذلك حين نص النحويون على أنها بمعنى «عند» وعلى لزومها الإضافة إلى ما بعدها، لأنَّ الإضافة من خواص الأسماء، وبذلك تبتعد لَدُنْ عن شبه الحرف وتصبح شبيهةً بـ«عند» الأمر الذي يؤدي بها إلى أنْ تعرَبَ لا أنْ تُبْنَى قال: (إن لَدُنْ ملازمةٌ للإضافة والإضافة لا تنفك عنها لفظاً وهي بمعنى عند، وعند معربة ولَدُنْ مبنية وكان ينبغي أن تعربَ وهي مبنية)[2] وردَّ رأيه الإمامُ البلقينيُّ بقوله: (إن لَدُنْ ليست بمعنى عند بل لَدُنْ لأول غاية زمانٍ أو مكان، ولم تعرب لأنها ليست بمعنى لفظةِ معربةٍ وبأنها بنيتْ لشبهها الحرف في لزوم استعمال واحد وامتناع الإخبار بها وعنها، بخلاف عند فقد تكون لابتداء الغاية وقد تستعمل فضلةً وعمدةً، ولا تلزَمُ استعمالاً واحداً لذا لم يعارض شبَهَ الحرف في لَدُنْ من الوجوه المذكورة لزومُ الإضافة، فإنَّ الشيء الواحد لا يقوى أنْ يعارِض أشياء)[3] وأكَّد الشهاب القاسميُّ على بنائها بقوله: (قوةُ الشبه في لَدُنْ أنَّه انضمَّ إلى شبهها المعنوي وهو تضمنها معنى الملاصقة المخصوصة التي من معاني الحروف الشَبهُ اللفظي في بعض لغاتها)[4] وبزوال هذه الشبهة التي ألمح إليها أبو حيان يتضح أنَّ لَدُنْ مبنيةٌ عند أكثر العرب.

---

(١) انظر: البحر المحيط ٢/ ٣٧٢، وحاشية الخضري ١/ ٢٨.
(٢) انظر: حاشية الشيخ ياسين ١/ ٤٩ بتصرف.
(٣) انظر: المرجع السابق ٢/ ٤٧ بتصرف.
(٤) انظر: المرجع السابق ٢/ ٤٧.

غير أنَّ موضِع لَدُنْ لمَّا كان صالحاً لعِنْدَ فقد شبهتها قيسٌ بها فأعربتها. قال أبو زيد وتقول ـ أي قيس ـ هو من لَدُنِ فلان، وهو لدُنك ولَدُني فيحركون النون)[1] ونصَّ ابن مالك على ذلك بقوله: (وإعراب اللغة الأولى ـ أي لَدُنْ ـ لغةٌ قيسية)[2] وقد قرأ بها أبو بكر عن عاصم قوله تعالى (من لَدُنْهُ)[3] فأسكن الدال مع إشمامها الضمَّ وكسرَ النونَ والهاءَ وقرأ الباقون بضم الدال وإسكان النون وضم الهاء[4] وقد كشف مكي عن هذه القراءة بأنَّ قراءة الجمهور جاءت على الأصلِ أمَّا قراءةُ عاصم فإنَّ إسكانَ الدال لغةٌ، وإشمامُها الضمَّ دلالةٌ على أنَّ أصلها الضمُّ وأنَّ كسرَ النون قد تمَّ دفعاً لالتقاء الساكنين[5] وعلى هذه اللغة جاء قول الراجز[6]:

تَنْتَهِضُ الرِّعدةُ في ظُهَيْرِي  مِنْ لَدُنِ الظهرِ إلى العُصَيْرِ

واختلفوا حول كسرة النون، أهي كسرةُ إعرابٍ أم كسرةُ بناءٍ اجتُلبَتْ لدفع الساكنين على مذهبين:

١ ـ ذهب مكي ـ كما رأيناه ـ وأبو علي الفارسي ـ فيما حكاه عنه ابن الشجري ـ إلى أنَّ كسرتَها لالتقاء الساكنين قال أبو علي: (فأمَّا ما رُوِيَ عن عاصم من قراءته لدنه، فالكسرةُ فيه ليسَتْ كسرةَ جر، وإنَّما هي كسرةُ التقاء الساكنين وذلك أنَّ الدالَ من لَدُنْ أسكنت كما أسكنت الباء في سَبع، فالتقى ساكنان، الدال والنون وكسرت النون لالتقاء الساكنين)[7].

٢ ـ ذهب ابن مالك وتبعه جمهورُ النحويين إلى أنَّ كسرتَها كسرةُ إعراب، وذلك واضح من قوله (وإعراب اللغة الأُولى لغةٌ قيسية)[8] يؤيده ما حكاه أبو حاتم عنهم بأنهم يقولون (من لَدُنهِ بضم الدال وكسر النون، وفي النصب لَدُنَهُ

---

(١) انظر: النوادر في اللغة ١٦٩.
(٢) انظر: التسهيل ٩٧، والتذييل والتكميل ٣/ ٢١٧، وشرح ابن عقيل، ٣/ ٦٧.
(٣) من الآية ٢ من سورة الكهف.
(٤) انظر الكشف ٢/ ٥٤، والنشر ٢/ ٣١٠، والاتحاف ٢٢٨ بتصرف.
(٥) انظر: الكشف لمكي ٢/ ٥٤.
(٦) قيل إن هذا الرجز لرجل من طيء، انظر التذييل ٣/ ٤١٨، وشرح الشواهد للعيني ٢/ ٢٦٢، وهمع الهوامع ١/ ٢١٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٦٢.
(٧) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٢٣.
(٨) انظر: التسهيل ٩٧.

بفتح النون، والدال مضمومةٌ أو ساكنةٌ مُشمَّمةٌ الضمَّ)[1].

وذهب أبو حيان إلى تجويز الوجهين حيث قال بعد أن ذكر القراءة وقولَ الراجز (ويجوز أن يكون كسر النون إعراباً على هذه اللغة، ويجوز أن تكون مبنيةً على السكونِ وكسرت النونُ لالتقاء الساكنين)[2] وقد بيَّن وجهَ الخلاف بين المذهبين الإمام الزرقاني فيما نقلَه عنه الشيخ ياسين بقوله: إن ابنَ مالك قد رأى (إن إشمامَ الضمِّ ليسَ من جملةِ اللغات، وحيثُ كانَ مُشَمَّماً صار كأنه موجودٌ فظهرَ أنَّ الكسر حينئذٍ إعراب، والذي رآه أبو علي أن الإشمامَ غيرُ معوَّل عليه وأنَّ المُعْرَبَ لَدُنْ المشهورة، وهي مضمومةُ الدال وإعرابها بأن يقالَ من لَدُنْهِ بضم الدال وكسر النون وأمَّا لَدُنْ المقروء به فهو جملة لغات لدُنْ)[3]، وواضح من هذا النص أن ابن مالك قد ذهب إلى أن لَدَنْ المعربةِ ليسَتْ من جملةِ لغات لَدُنْ وذلك للإشمام الذي أصبح أصلاً، ولو كانت من جملة لغاتِ لَدُنْ لكان حقُّها البناءَ في حين أن أبا علي لم يعوِّلْ على هذا الإشمام لعَرُوضه، وذهب إلى أنَّ لَدُنْ المقروء بها من جملةِ لغات لَدُنْ المبنية، فحقُّها البناءُ لا الإعراب وقد تبعَ الرضيُّ[4] أبا علي، وارتضى أكثرُ النحويين مذهبَ ابنِ مالك[5].

٢ ـ إعراب لَدَى وبناؤها: رأينا فيما سبق أن كونَ لَدَى من جملةِ أخوات لَدُنْ هو أمرٌ مختلف فيه، ويبدو أنَّ لهذا الاختلافِ أثراً في اختلافهم حولها، من حيثُ البناءُ والإعرابُ، فقد اختلفوا فيها على رأيين:

١ ـ أنها معربةٌ، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: (ولَدَى بمنزلة عند)[6] فلما كانت عِنْدَ معربةً جُعِلتْ لدى كذلك، وإلى نحوِ هذا ذهب كثيرٌ من النحويين[7].

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٣/ ٤١٨، والمساعد ١/ ٥٣٣.
(٢) انظر: التذييل ٣/ ٤١٨.
(٣) انظر: حاشية الشيخ ياسين ٢/ ٤٦، بتصرف.
(٤) انظر: شرح الكافية ٢/ ١٢٣، وحاشية الشيخ ياسين ٢/ ٤٦.
(٥) انظر: أوضح المسالك ٤/ ١٤٥، وشرح التصريح ٢/ ٤٦، وهمع الهوامع ١/ ٢١٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٦٢.
(٦) انظر: الكتاب ٤/ ٢٣٤.
(٧) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٣، والتذييل والتكميل ٣/ ٤٢٣، والمغني لابن هشام ٢٠٨، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٢، وحاشية الصبان ٢/ ٢٦٤، وحاشية الخضري ٢/ ١٣.

٢ ـ أنها مبنيةٌ وممن نصَّ على ذلك الزمخشري[١] وتبعه ابن يعيش معللاً سبب بنائها بقوله: (اعلم أنَّ لَدى ظرفٌ من ظروف الأمكنة، بمعنى عند، وهو مبني على السكون، والذي أوجب بناءه فَرْطُ إبهامه بوقوعه على كل جهة من الجهات الست فليس في ظروف الأمكنة أبهمُ من لَدَى وعِنْدَ، ولذلك لَزِمَتْ الظرفيةَ فلم تتمكَّن تمكُّنَ غيرها من الظروف فجرَت لذلك مَجْرَى الحرف في إبهامه)[٢] أمَّا ابن الحاجب فقد جعلَ بناءَها حملاً لها على أختها لَدُنْ التي بنيت لأنَّ من لغاتها ما وُضِعَ على حرفين فأشبهت الحروف قال: (وبنيَتْ لَدَى لأنه هو هو ـ أي لأنه لَدُنْ ـ وقد تقدَّم أن كلَّ اسم مبنيٌ فإنه يُبنَى وإن اختلفَت لُغاتُه بزيادةٍ أو نقصانٍ مع بقاء أصل المعنى فيبنى لَدْ لشبَهِ الحَرْفِ وبُنِيَ لَدَى لشبَهِ ما أشبه الحرفَ وإن اختلفَتْ جهاتُ الشَبهِ فإنه لا يضرُّ، ألا ترى أَنَّ نزالِ مبنيٌ لشبهه بانزل وبُنيَ فجَارِ لشبههِ بنزالِ، وإن اختلفَتْ جهاتُ الشَبَهِ وهذا كثيرٌ في العربية في أبواب مختلفةً)[٣] ولم يرتضِ الرضيٌ هذا المذهب ـ على الرغم من ذَهَابِهِ إلى أنَّ لَدُنْ ولَدَى لغتان ـ وذهب إلى أَنَّ لَدَى معربةٌ لأنَّها بمعنى عِنْدَ، في حين أَنَّ لَدُنْ قد بُنيَتْ لعدَمِ تصرفِها وللزومِها لمعنى الابتداء فتوغلتْ في مشابهةِ الحرفِ، وهذا المعنى منتفٍ في لَدَى)[٤] وواضح أَنَّ كونَ لَدَى من جملة أخواتِ لَدُنْ كانَ منظوراً إليه في هذا التقعيد، فالذين ذهبوا إلى ذلك جعلُوها مبنيةً ما عدا الرضيٌ والذين لم يعتدوا بذلك كسيبويه ومن تبعه ذهبوا إلى إعرابها.

### ب ـ سبق لَدُنْ بمِنْ ظاهرة أو مقدرة

نصَّ ابنُ جني فيما نقله عنه ابن الشجري، على أَنَّ لَدُنْ لا تكاد تستعمَلُ إلا مسبوقةً بمِنْ قال: قال أبو الفتح واستعمل ـ أبو الطيب ـ لَدُنْ بغير مِنْ وهو قليلٌ لا يكادون يستعملونها إلا ومعها مِنْ كما جاء في التزيل ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[٥] و﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾[٦] وأنشد سيبويه:

مِـنْ لَـدُ شـولاً فـإلـى إتـلائِـهـا

---

(١) انظر: المفصل ١٣٢.
(٢) انظر: شرح المفصل ٤/ ١٠١.
(٣) انظر: الإيضاح ١/ ٥١٥.
(٤) انظر: شرح الكافية ٢/ ١٢٣ بتصرف.
(٥) من الآية ٦ من سورة النمل.
(٦) من الآية ٧٦ من سورة الكهف.

وابن جني في تقريره ذلك لم يبين لنا العلّةَ[1] في ذلك بل أحال ذلك على الاستعمال اللغوي أمَّا الرضي فقد علَّل لذلك بقوله إن (لَدُنْ ولغاتها المذكورة، يلزَمُها معنى الابتداء فلذا يلزمُها. منْ إمَّا ظاهرةً ـ وهو الأغلب ـ أو مقدرة فهي بمعنى من عند)[2] وبيَّنَ بعضهم ـ فيما نقله الصبان ـ الفرقَ بين معنى من ومعنى لَدُنْ بقوله إن لَدُنْ (لأول المسافات فمسمَّاها نفس أول الزمان أو المكان وبهذا فارقت مِنْ فإنها لابتداء الزمان أو المكان ومن ثمَّ كانت حرفاً ولَدُنْ اسماً)[3] وعلَّل الشيخ ياسين لهذا الاجتماع بقوله (فإن قيل إذا كانت لَدُنْ ملازمةً لمبدأ الغايات فما فائدة دخول «مِنْ» عليها فالجواب أنَّ إفادتها لذلك لمَّا لم يؤلف ـ كألفِ الاستفهام والشرط من الاسم ـ أُتِيَ بمِنْ لتكون كالدَّالة على ذلك ولذلك لزمَتْ في الغالب)[4] ويبدو أنهم قد قيَّدوا ذلك بقولهم (في الغالب) لأن جملةً من أشعار العرب جاءت لَدُنْ فيها بغيرِ مِنْ دالةً على ابتداء الغاية من ذلك قول الشاعر:

فـإنَّ الـكُـثـرَ أعـيـانـي قـديـمـاً ولـم أَقـتـر لَـدُنْ أَنـي غـلامُ

ومثله قول كثير:

وما زلتُ من ليلى لَدُنْ أَنْ عرفتُها لَكَالهائمِ المُقْصَى بكلِّ مكان[5]

وإذا كان الأمر كذلك، فإن ابن جني حين لمَ يعلِّل لذلك وأحاله على الاستعمال اللغوي، كان أكثر نفاذاً في فقه هذا التركيب من غيره. وما ذهب إليه أكده الأستاذ عباس حسن بعد أن أورد أجوبتهم بقوله: (والسبب الحق هو استعمال العرب القدامى لها مجتمعَينِ دون تعليل آخر)[6].

وجَرُّ لَدُنْ بمِنْ مخرجٌ لها من الظرفية إلى شَبَه الظرفية فتكون في هذه الحال مبنيةً على السكونَ في محل جر بمن.

**أَمَّا لدى** فلا تلزمه (مِنْ) لأن معنى الابتداء لم يلزمها، بل تكون ـ كما

---

(١) انظر: الأمالي ١/ ٢٢١ ـ ٢٢٢.
(٢) انظر: شرح الكافية ٢/ ١٢٣.
(٣) انظر: حاشية الصبان ٢/ ٢٦٤.
(٤) انظر: حاشية الشيخ ياسين ٢/ ٤٥ ـ ٤٦.
(٥) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٢٢، وانظر عدداً من الأَبيات حذفت فيها مِنْ قبل لدن مع دلالتها على ابتداء الغاية في التذييل ٣/ ٤١٩.
(٦) انظر: النحو الوافي ٢/ ٢٩٣.

أَمَّا لدى فلا تلزمه (مِنْ) لأن معنى الابتداء لم يلزمها، بل تكون ـ كما رأينا ـ لابتداء الغاية ولغيرها[١].

هذا ما تحدث به النحاة عما يمكن أن يكون ـ أو لا يكونَ ـ قبل لَدُنْ ولدى، أما ما يجب أنْ يكونَ بعدها فقد خَصُّوه بما يأتي:

## جـ ـ إضافتهما إلى ما بعدهما.

١ ـ لما كانت لدن ظرفاً، فقد وجب إضافتها إلى ما بعدها، فيجرُّ (ما يليها بالإضافة لفظاً إن كان مفرداً وتقديراً إن كان جملة)[٢] ونصَّ أبو حيان على أنها (تضاف إلى المفرد لفظاً كثيراً، وإلى الجملة قليلاً)[٣] وفصَّل الأشموني هذا الإيجاز بأن المضاف إليه لفظاً إنما يكون كذلك إن كان معرباً ويكون مجرور المحل إن كان مبنياً أو جملة)[٤] فالأول نحو قوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[٥] ومنه قول الراجز[٦]:

تنتهضُ الرِّعدةُ في ظُهَيْرِي مِنْ لَدُنِ الظهرِ إلى العُصَيرِ

والثاني: نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾[٧] والثالث كقول الشاعر وقد أضافها إلى جملةٍ إسمية[٨]:

وتذكرُ نُعْمَاهُ لَدُنْ أنت يافعٌ إلى أنت ذو فودَيْنِ أبيض كالنَّسْرِ

أَمَّا إضافتها إلى الجملة الفعلية فقد اشترط ابنُ مالك لجوازه أن تكونَ الجملةُ ذاتَ فعلٍ متصرفٍ مثبتٍ قال في تسهيله (ويشاركها ـ أي الآية ـ في الإضافة إلى المتصرف المثبَتِ لَدُنْ وريثَ)[٩] كما أجاز أيضاً إضافتها إلى الفعل بتقدير أنْ المصدرية قال: (وجاء عن العرب إضافةُ ريثَ ولَدُنْ إلى الفعل على تقدير أَنْ المصدرية)[١٠] غير أن ابن الدهان منَع إضافة لَدُنْ إلى الجملةِ لأن لَدُنْ

---

(١) انظر: انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك ٢/ ١٢٣، والمساعد ١/ ٥٣٤ بتصرف.
(٢) انظر: التسهيل ٩٧، وأوضح المسالك ٣/ ١٤٥، التذييل والتكميل ٣/ ٤١٩، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٤، وهمع الهوامع ١/ ٢١٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٦٢.
(٣) انظر: البحر المحيط ٢/ ٣٧٢.
(٤) انظر: شرح الأشموني ٢/ ٢٦٢.
(٥) من الآية ٦ النمل.
(٦) انظر شرح الشواهد، للعيني ٢/ ٢٦٢.
(٧) من الآية ٦٥ الكهف.
(٨) انظر البحر المحيط ٢/ ٣٧٢، وهمع الهوامع ١/ ٢١٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٦٣.
(٩) انظر: التسهيل ١٥٩، والمغني لابن هشام ٥٥١.
(١٠) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٤٦ ـ ٩٤٨.

مِنْ ظروفِ المكان، وظروفُ المكانِ لا يُضَافُ منها إلى الجملة إلا حيثُ[1] واحتجَّ بأن ذلك قد وردَ عن سيبويه، قال ابن هشام: وفي (الغرَّةِ) لابن الدهان أنَّ سيبويه لا يرى جوازَ إضافتها إلى الجملة ولهذا قال في قوله:

مـــــــن لَـــــــدُ شَـــــــوْلاً

إنَّ تقديره (من لَدُنْ أَنْ كانت شولاً، ولم يقدر من لَدُ كانت)[2] غير أَنَّ جمهورَ النحويين أجازوا إضافتها إلى الجملة مطلقاً، لأنَّ لَدُنْ في الإبهام مثلُ حيثُ ـ كما قال ابن الشجري ـ في حالِ الإضافة[3] أو لأنها حين تضافُ إلى الجملة تكونُ خالصةً للزمان دونَ المكان قال الرضي فإذا أضيفت إلى الجملة تمخضتْ للزمان لِمَا تقدَّم أَنَّ ظروفَ المكان لا تُضَافُ إلى الجملة منها إلا حيثُ وأضاف بأنه (يجوز تصديرُ الجملة بحرفٍ مصدري لَمَّا لم تتمخض لَدُنْ في الأصل للزمان)[4] وأورد مجيزو إضافتها إلى الجملة شواهدَ شعرية منها: قول القطامي[5]:

صـــريـــعُ غـــوانٍ راقَـــهُـــنَّ ورُقْـــنَـــه  لَـدُنْ شَـبَّ حـتـى شَـابَ سـودُ الـذوائـبِ

فأضافَ لَدُنْ إلى شَبَّ، وقيل لا دليلَ فيه إذ يمكن أن يكونَ المعنى لَدُنْ أَنْ شبَّ فحذف أن[6] ورُدَّ بأنَّ فيه حذفَ الموصولِ الحرفي وبقاءَ صلته[7] وهو ممنوع[8].

ومن ذلك أيضاً قولُ الشاعر وقد أضافها إلى جملة فعلية:

لَـزِمْـنَـا لَـدُنْ سـألـتـمُـونـا وفَـاقَـكـم  فَـلا يـكُ مـنـكـم لـلـخـلافِ جـنـوحُ[9]

وأوردوا لإضافتها إلى أنْ والفعل قولَ الأعشى:

أرانـي لَـدُنْ أَنْ غـابَ رهـطـي كـأنـمـا  يـراني فـيـكـم طـالـبُ الـضـيـم أرنـبـا[10]

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٣/ ٤١٩، وشرح الأشموني ٢/ ٢٦٣.
(٢) انظر: مغني اللبيب ٥٥١.
(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٢٣.
(٤) انظر: شرح الكافية، للرضي ٢/ ١٢٥.
(٥) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٢٣، وشرح التصريح ٢/ ٤٦، وهمع الهوامع ١/ ٢١٥.
(٦) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٢٣، وشرح التصريح ٢/ ٤٦.
(٧) انظر: شرح التصريح ٢/ ٤٦.
(٨) انظر: حاشية الصبان ١/ ٢٤٤.
(٩) انظر: البحر المحيط ٢/ ٣٧٢، والتذييل والتكميل ٣/ ٤١٩.
(١٠) انظر: ديوان الأعشى ١١٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٢٣، وهمع الهوامع ١/ ٢١٥.

ب ـ أَمَّا لَدَى فهي لا تنفك عن الإضافة لا معنًى ولا لفظاً[1]، وليس ثمة خلافٌ في ذلك، غير أنهم نصوا على أَنَّ ألفها تقلب ياءً مع الضمير، لأنها بمنزلة إلى وعلى، قال سيبويه (وإنما قالوا لديك وعليك وإليك ـ في غير التسمية ـ ليفرقوا بينها وبين الأسماء المتمكنة، كما فرقوا بين عنِّي ومنِّي وأخواتها وبين هَني)[2] وذهب الرضي إلى تعليل آخر فقال: (وإنما قلب ألفُ هذه الكلمات الثلاث مع المضمر تشبيهاً بألفِ رمى إذا اتصل بالمضمر المرفوع نحو: رميتُ، وإنما شُبِّهَ الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو: رماك، لأن الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة، كالرافع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب، ولم يشبَّه بألف نحو: غزا لأنَّ الواو ثقيل والياء أقربُ إلى الألف من الواو)[3].

وحكى سيبويه عن بعض العرب أنهم كانوا يستغنون عن هذا القلب ويقرون الألفَ معها فيقولون: عَلاك وَلَدَاك وإلاك، قال: (وحدَّثنا الخليلُ أَنَّ ناساً ـ لم يعينهم ـ من العرب يقولون: عَلاك ولَدَاك وإلاك)[4] وعلى ذلك جاء قول الشاعر[5]:

إلاكُم يا خُنَاعةُ لا إلَانا ... عزا الناسُ الضراعةَ والهوَانا
فلو برئَتْ عقولُكُم بصرتُم ... بأنَّ دواءَ دائكم لَدَانَا
وذلكم إذاواثقتمُونا ... على قِصَر اعتمادكم عَلَانا

حيث لم يقلب الألف ياءً مع الضمير في الألفاظ الثلاثة، وإنما أراد إليكم لا إلينا ولدينا وعلينا، أَمَّا حين تضافُ إلى الظاهر فتسلم[6] كقوله تعالى: ﴿إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾[7] وحكى ابن عقيل: بأنها تُقلَبُ ياءً أيضاً مع الظاهر فيقال لَدَيْ زيدٍ[8].

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك ٢/ ٩٢٦.
(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٤١٢.
(٣) انظر: شرح الكافية، للرضي ٢/ ١٢٤.
(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٤١٣.
(٥) انظر: الأبيات في شرح التسهيل لابن مالك، السفر ٢/ ١٠٥أ، والتذييل والتكميل ٣/ ٤٢٣، وهمع الهوامع، ١/ ٢٠٣.
(٦) انظر شرح الكافية، للرضي، ٢/ ١٥٤.
(٧) من الآية ١٦ من سورة غافر.
(٨) انظر: المساعد ١/ ٥٣٤.

### د ـ حذف كان واسمها بعد لدن ولغاتها

وهذه مسألة عُروتُها وثْقَى بما قبلها، فقد قرروا أنَّ كان واسمها يحذفان بعدها، مع اختلافهم في كون هذا الحذفِ كثيراً[١] أو قليلاً[٢] أو شاذاً[٣] ومن ذلك قول الراجز:

مِــنْ لَــدُ شــولاً فــإلــى إتــلائِــهــا

حيث رُوي بنصب شولاً وبجره[٤]، واستقرَّ خلافهم حولَ رواية النصب وتقدير المحذوف على ثلاثة آراء:

١ ـ ذكره سيبويه ونصَّ على أن التقدير (من لَدُ أَنْ كانت شولاً فإلى إتلائها)، قال موضحاً ذلك ومشيراً إلى العلة (نُصِبَ، أي شولاً ـ لأنَّه أراد زماناً، والشولُ لا يكونُ زماناً ولا مكاناً، فيجوز فيها الجر كقولك، من لَدُ صلاة العصر إلى وقت كذا ـ وكقولك من لَدُ الحائِط إلى مكان كذا فلما أراد الزمان حَمَلَ الشولَ على شيءٍ يَحْسُنُ أَنْ يكونَ زماناً إذا عمل في الشول ولم يحسُنْ إلَّا ذا كمالا يحسُن ابتداء الأسماء بعد إن حتى أضمرتَ ما يحسنُ أنْ يكونَ بعدها، عاملاً في الأسماء فكذلك هذا، كأنَّك قلتَ من لَدُ أَنْ كانت شولاً فإلى إتلائها)[٥] وفسَّر السيرافي قولَ سيبويه بقوله: (المعنى أنَّ لَدُنْ إنما تضافُ إلى ما بعدها من زمانٍ أو مكانٍ إذا اقترنت بها إلى، كقولك جلست مِنْ لَدُ صلاةِ العصر إلى وقت المغرب. فلمَّا كان الشَّولُ جمعَ الناقةِ الشائلِ لم تَصلُحْ أَنْ تكونَ زماناً، فأضمرَ ما يصلحُ أَنْ يقدَّرَ زماناً، فكأنه قال من لَدُ أن كانت شولاً، والكون مصدرٌ، والمصادرُ تُستعَمل في معنى الأزمنةِ كقولك جئتُكَ مقْدَمَ الحاج وخلافةَ المقتدر وصلاةَ العصر، على معنى أوقات هذه الأشياء)[٦] ورُد مذْهَبُ سيبويه بأنَّ تقديره (فيه حذفُ الموصولِ وصلتِه وبقاءُ معمولِهَا من غير ضرورة، وأُجيبَ بأنه تقديرُ معنى لا

---

(١) انظر: تحصيل عين الذهب، للأعلم الشنتمري، حاشية الكتاب، طبعة بولاق ١/ ١٣٤.
(٢) انظر: شرح الأشموني ١/ ٢٤٣.
(٣) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٢٩٥.
(٤) انظر: تحصيل عين الذهب، للأعلم الشنتمري ١/ ١٣٤، وشرح الشواهد للعيني ١/ ٢٤٣.
(٥) انظر: الكتاب ١/ ٢٦٥، وذكر العيني في شرح الشواهد ١/ ٢٤٣ أن التقدير عند سيبويه من لَدُ كانت شولاً من غير أَنْ.
(٦) انظر: الكتاب ١/ ٢٦٥ (الحاشية) والكتاب (طبعة بولاق) ١/ ١٣٤ (الحاشية).

إعراب)[1] أي أنَّ سيبويه (أتى فيه بأنْ فِرَاراً من قلَّةِ إضافةِ لَدُنْ إلى الجمل، وحَلُّ الإعراب «مِنْ لَدُ كانت» بحذْفِ أَنْ[2] غيرَ أَنَّ الأزهري ـ فيما يبدو ـ لم يرتضِ ذلك حيث قال: (وإن حُمِل على أنَّه تقديرُ إعراب لزِمَ منه أَنَّ ما فرَّ منه وقَعَ فيهِ)[3] لأنَّ ما فرَّ منه هو (أَنَّ لَدنْ لا تضافُ للجمل)[4] غير أَنَّ ما يرجّح مذهبَ سيبويه ـ في كون ـ شولاً ـ جمعاً لشائل روايةُ الرجز بغيرِ تنوينٍ فقد روى الجَرّميُّ: «من لَدُ شولا» بغير تنوين على أنَّ أصله شولاءُ بالمدِ، وقصره للضرورة[5] وردَّ ابنُ هشام ذلك بقوله: (ولكنَّ هذه الرواية تقتضي أن المحدَّثَ عنه ناقةٌ واحدةٌ لا نوق)[6] وهو خلافُ المراد.

٢ ـ ذكره ابن هشام من غير عزو لأحدٍ بقوله: (وأمَّا الشولُ بفتح المعجمة ومادتُه تدلُّ على الارتفاع، واختُلِفَ في المراد به هنا فقيل: مصدر شالت الناقة بذنبها أي رفعته للضراب فهي شائلٌ بغير تاء، والجمع شُوَّلٌ مثل راكع وركَّع، والتقدير من لَدُنْ شالَتْ شولاً، فالبيتُ من حِذْفِ عاملِ المصدَّرِ المؤكد)[7] ورُجِّحَ هذا الرأي برواية من (لَدُ شولِ بالخفض)[8].

واستظهره الصبان لأنه (أقلُّ كلفةً من تقدير سيبويه)[9] غير أنَّ ما يضعفهُ أنَّ فيه حَذْفَ عامل المصدر المؤكد[10] وفي حذفه خلاف[11] ثم يُجَابُ عن روايةِ الجر (بأنَّ التَقدير مِنْ لَدُ شولان شَوْلٍ) فحذف المضاف وأقيمَ المضاف إليه مقامه ولكن لا يقعُ التوفيقُ بين الروايتين في التقدير[12] من حيث المعنى.

---

(١) انظر: تخليص الشواهد ٢٦٣، وشرح التصريح ١/ ١٩٤، وحاشية الصبان ١/ ٢٤٣، وحاشية الخضري ١/ ١١٧.
(٢) انظر: حاشية الخضري ١/ ١١٧.
(٣) انظر: شرح التصريح ١/ ١٩٤.
(٤) انظر: حاشية الشيخ ياسين ١/ ١٩٤.
(٥) انظر: تخليص الشواهد ٢٦٢، وشرح الشواهد للعيني ١/ ٢٤٣.
(٦) انظر: تخليص الشواهد، لابن هشام ٢٦٢.
(٧) انظر: تخليص الشواهد ٢٦٢، وحاشية الصبان ١/ ٢٤٤.
(٨) انظر: تخليص الشواهد ٢٦٢.
(٩) انظر: حاشية الصبان ١/ ٢٤٤.
(١٠) انظر: حاشية الخضري ١/ ١١٧.
(١١) ذهب ابن مالك إلى منع الحذف وأجازه ابنه، والمتجه هو المنع، انظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٥٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٦٥.
(١٢) انظر: تخليص الشواهد ٢٦٢ بتصرف.

٣ ـ ذكره أيضاً ابن هشام مستغرباً إياه بقوله (ومن الغريب أنَّ بعضَهم زَعَمَ أنَّ انتصابَ شولاً بعد لَدُنْ على التمييز أو التشبيه بالمفعول به كانتصاب غدوةً بعدها في قولهم لَدُنْ غدوةً وأنَّه لا تقديرَ في البيت)[١] وردَّه بقوله (وهذا مردود باتفاقهم على اختصاص هذا الحكم بغدوة، ولأنه لم يُسْمَعْ في غدوة مع حذفِ النون بل مع ثبوتها)[٢] ومراده أنَّه لم يسمع نَصْبُ غدوةً إلا بثبوت النون، ويَرِدُ عليه أنّ ابنَ يعيش قد نصَّ على أنهم يقولون: (لَدُ غدوةً)[٣] لذا فالصواب ما ذكره العيني بقوله: (بأن هذا مردود باتفاقهم على اختصاص هذا الحكم بغدوة)[٤].

أمَّا روايةُ الجر فقد اختلفوا حولَها على رأيين أيضاً:

أ ـ ذهب سيبويه إلى أنَّ (شولِ) مجرورٌ على التوسُّع لأنَّه بمنزلةِ المصدرِ والمصادرُ ـ كما قال السيرافي ـ تُستعمَلُ في معنى الأزمنة كثيراً[٥] قال سيبويه مشيراً إلى ذلك (وقد جرَّه قومٌ على سَعَةِ الكلام وجعلُوه بمنزلة المصدر حين جعلُوه على الحين، وإنما يريدُ حينَ كذا وكذا وإنْ لم يكنْ في قوَّةِ المصادر لأنه لا يتصرَّفُ تصرُّفَها)[٦].

ب ـ ذهب الأعلم إلى تجويز ما أجازه سيبويه في روايةِ النصب والجر وذكر توجيهاً آخرَ لروايةِ الجرِّ حيث قال: (ويجوز جَرُّ الشولِ على تقديرين:

١ ـ أحدهما أنه يريدُ الزمانَ فكأنه قال من لَدُنْ زمانِ شولِها أي ارتفاع لبنها، ويكونُ الشَّولُ مصدراً على هذا التقدير ثم يُحْذَفُ الزمانُ ويُقَامُ الشَّولُ مقامَه.

٢ ـ والتقدير الثاني من لدن كون شولها، ووقوعها في إتلائها فتحذف الكونَ وتقيمُ الشول مقامه كما تقدَّمَ في التقدير الأول)[٧].

ورُجِّحَ هذا التقدير لكونه يوحِّدُ معنى رواية الجر والنصب، ولكن يحتاج إلى الخبر فيقدَّرُ موجوداً، أو أنَّ كان هنا تامة[٨].

---

(١) المرجع السابق ٢٦٢ ـ ٢٦٣ وشرح الشواهد، للعيني ١/ ٢٤٣.
(٢) المرجع السابق ٢٦٣، وشرح الشواهد ١/ ٢٤٣.
(٣) انظر: شرح المفصل ٤/ ١٠٢.
(٤) انظر: شرح الشواهد للعيني ١/ ٢٤٣.
(٥) انظر: الكتاب ١/ ١٣٤ ـ طبعة بولاق (الحاشية).
(٦) انظر: الكتاب ١/ ٢٦٥ (طبعة هارون).
(٧) انظر: الكتاب ١/ ١٣٤ طبعة بولاق الحاشية.
(٨) شرح الشواهد للعيني ١/ ٢٤٣، وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ١/ ١٩٤.

### هـ ـ نصب غدوة بعد لدُنْ والعطف عليها

رأينا فيما سبق أنَّ الأصل في لَدُنْ أن يُجَرَّ ما بعدها بالإضافة لكونها دالةً على ابتداء الغاية الزمانية أو المكانية، فإمَّا أنْ تضاف إلى مفرد أو جملة، وعلى هذا الأصل فقد ورد إضافتها إلى غدوة وقد سجَّل ذلك سيبويه في كتابه إذ قال: (والجَرُّ في غدوةٍ هو الوجهُ والقياس)[1] وقد خرج عن هذا الأصل المقرر اختصاصها بنصب غدوة بعدها أيضاً، أشار إلى ذلك سيبويه بقوله: (كما أنَّ لَدُنْ لها في غدوةٍ حالٌ ليست في غيرها تُنْصَبُ بها)[2] وقد أكَّدَ على هذا الخروج في أكثرَ من موضع في كتابه، فكان كثيراً ما ينهي نصَّه بالحديث عما شذ عن أصولهم من ذلكَ قوله بعد أن تحدَّثَ عن نصب لَدُنْ لغدوة (فقد يشذُّ الشيءُ من كلامهم عن نظائره ويستخفُّون الشيءَ في موضع ولا يستخفُّونه في غيره)[3] ومثلُه قولُه أيضاً (ومن كلامهم أنْ يجريَ الشيءُ على ما لايُستعمَل في كلامهم)[4] وقد علَّل سيبويهِ نَصْبَ «غدوةٍ» بعد لَدُنْ لكون نونها تشبُه التنوينَ، في كونها تُحْذَفُ في بعض لغاتها كما أنَّ التنوينَ كذلك، قال: (كأنه ألحقَ التنوينَ في لغةِ مَنْ قال لَدُ، وذلك قولك من لَدُنْ غدوةً، وقال بعضهم: لَدَنْ غُدوةً كأنَّه أسكنَ الدَّال ثم فتحها كما قال: اضربَنْ زيداً ففتح الباء لمَّا جاء بالنون الخفيفة)[5] وأوضح ابن جني هذه المشابهةَ بقوله: إنَّ (الفتحةَ في لَدَنْ إنما جاءت من قِبَل أنهم أسكنوا الدَّالَ في لَدُنْ استثقالاً للضمة فيها كما يسكن نحو عَضُدٍ وسبُع فيُقالُ: عَضْدٌ وسَبْعٌ، فلما سُكِّنت الدالُ وكانت النونُ بعدها ساكنةً التقى ساكنان، ففتحت الدالُ لالتقائهما، وشُبِّهت من طريقِ اللفظ بنحو قولك في الأمر والنهي: اضربَنْ زيداً ولا تضربَنْ عمراً)[6].

وواضح من هذه النصوص جميعاً أنَّ العامل في نصبِ «غدوةٍ» هو لَدُنْ نفسُها، وأنَّها نصبته تشبيهاً بالمفعول أو التمييز لأنَّ نونها تشبه تنوينَ اسم الفاعل كما أنَّ اختلافَ حركةِ دالها يشبهُ حركاتِ الإعراب، وذهب ابن مالكَ ـ فيما

---

(١) انظر: الكتاب، سيبويه ١/ ٢١٠.
(٢) المرجع السابق ١/ ٢١٠.
(٣) المرجع السابق ١/ ٢١٠.
(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٢٨١، وانظر الكتاب ١/ ٥١ ـ ٥٨ ـ ٣/ ١١٩.
(٥) انظر: الكتاب ١/ ٢١٠.
(٦) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٥ ـ ٥٤٦.

حكاه عنه الأزهري ـ إلى أنَّ العاملَ في نصب «غدوةٍ» هو كانَ محذوفةً وليس لَدُنْ، وأنَّ التقديرَ لَدُنْ كانَ الوقتُ غدوة) قال الأزهري (أو تنصبها أنت على إضمار كانَ واسمها وبقاءِ خبرها، والأصل لَدُنْ كان الوقت غدوةً، والذي دلَّ على الوقت كلمة لَدُنْ، قاله ابن مالك، وقال هذا حَسَنٌ لأنَّ فيه إبقاءَ لَدُنْ على ما ثَبَت لها من الإضافة ويؤيده من لدُ شولاً، فالنصبُ على هذا ليس بلَدُنْ وإنما هو بكان المحذوفة)[1].

وواضح أنَّ ابنَ مالك قد أراد من تقديره أنْ يتحد العاملان في نصب شولاً وغدوةً بعد لَدُنْ، وذلك يؤدي إلى كون لَدُنْ مضافةً إلى ما بعدَها، وهو ما ثبَتَ لها أصلاً، بخلاف ما ذهب إليه سيبويه، وابن جني، في تعليلهما لأنَّهما علَّلا ـ أصلاً ـ لهذا الخروج ونَأَيَا بلَدُنْ عن أصلها المقرَّر لها.

ومهما يكن من أمر، فقد نَقل النحويون عن الكوفيين أيضاً رفع «غدوةٍ» بعد لَدُنْ[2]، واختلفوا في التقديرِ على ثلاثة أقوال:

أ ـ ذكره ابن جني بقوله: (وكما جاز أنْ تشبَّه النونُ بالتنوين فتنصبُ «غدوةً» تشبيهاً بالمفعول كذلك شبَّه بعضُهم «غدوةً» بالفاعل فرفعَها فقال: لدُنْ غدوةٌ كما تقول أقائمٌ زيدٌ)[3] ولَدُنْ حينئذٍ غيرُ مضافةٍ أصلاً[4].

ب ـ ذكره ابن مالك وذهب إلى أنَّ التقدير (لَدُنْ كانت غدوةٌ)[5] وكان على هذا الوجه تامةٌ وغدوةٌ فاعلُها، ولَدُنْ مضافةٌ إلى الجملة[6].

جـ ـ ذكره الأشموني ـ من غير نسبة ـ حيث قال: (وقيل خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ والتقديرُ لَدُنْ وقتٍ وهو غدوةٌ)[7] ولَدُنْ على هذا الوجه مضافٌ إلى مفرد منوي)[8].

---

(١) انظر: شرح التصريح ٢/ ٤٧.
(٢) انظر: شرح التسهيل، لابن مالك ١/ ١٠٥، والتذييل والتكميل ١/ ٤٢٣، وأوضح المسالك ٣/ ١٤٧، وشرح الأشموني ٢/ ٢٦٣، وهمع الهوامع ١/ ٢١٥.
(٣) انظر: سر الصناعة ٢/ ٥٤٣، وشرح المفصل ٥/ ١٠٢، والتذييل والتكميل ٣/ ٤٢٣.
(٤) انظر: حاشية الصبان ٢/ ٢٦٤.
(٥) انظر: شرح التسهيل، لابن مالك، السفر ٢/ ١٠٥أ.
(٦) انظر: حاشية الصبان ٢/ ٢٦٤ بتصرف.
(٧) انظر: شرح الأشموني ٢/ ٢٦٤.
(٨) انظر: حاشية الصبان ٢/ ٢٦٣.

وكما أنَّ نصبَ (غدوةٍ) ورفعَها خروجٌ لها عن الأصل المقرَّرِ لها، فإن تنوينها خروجٌ أيضاً عن أصلِهَا المقرَّر لها وهو المنعُ من الصرف، وذلك للتعريف والعدل عن الغدوة أو للتعريف والتأنيث فكان من حقها ألَّا تنونَ، وقد أرجَع ابنُ جني علَّةَ صرفها لأمرين:

أحدهما: كثرةُ الاستعمال لأنهم لِمَا كَثُرَ استعمالُهم إياه أَشَدُّ تغييراً، والآخر؛ أنهم لو لم يصرفوها لقالُوا لَدُنْ غدوةَ فتنفتح الهاءُ، فلا يعلم أمنصوبةٌ هي أم مجرورةٌ، ألا ترى أنَّ ما لا ينصرف نصبُه وجرُّه بلفظ واحد، نحو رأيت عُمَرَ ومررت بعمرَ، فلما اعتزموا نصبَ «غدوةً» بعد لَدُنْ، وإخراجَها لكثرة الاستعمال عن حالِ نظائرها صَرَفُوها، ليكونَ ظهورُ التنوين مع الفتحة يحقق ما نووه واعتقدوه من النصب، ويزيل الشبهةَ عن السامع فلا يظنُّ أنها مجرورةٌ غيرَ منصوبةٍ[1] وأضاف بأنهم (حَمَلُوا المرفوعةَ والمجرورةَ لقلَّةِ الرفعِ فيها والجَرِّ على النصب الذي قد شَاعَ وكَثُرَ).

وأخيراً فإن مما تجْدُرَ الإشارةُ إليه هو أنَّ اختصاصَ لَدُنْ بنصب «غدوةٍ» لا ينسحب على أية لفظة غيرها، تفيد معناها حيث لم يجز النحويون لدن بكرةً أو عشيةً، قال ابن يعيش (فلا تقول قياساً على لَدُنْ غدوةً لَدُنْ بُكْرةً لأنَّه لم يكثُرْ في كلامهم كثرةَ لَدُنْ غدوة)[2] أما إذا عُطِف على، غدوة، المنصوبةِ كقولنا: لدن غدوةً وعشيةً وبكرةً، فقد أجاز ابن مالك جواز الجر مراعاةً للأصل، ونَقَل جوازَ النصب عن الأخفش مراعاةً للفظ، واستبعده، قال مشيراً إلى ذلك (فإن عُطِفَ على غدوة بَعْدَ أنْ نُصِبتْ فحكمُ المعطوف الجرُّ لأنَّ غدوةً وإنْ لم تُجَرَّ لفظاً فهي في موضع جر، وجوَّز سعيد بن مسعدة الأخفشُ نصبَ المعطوفِ وهذا بعيدٌ عن القياس)[3] وتتبع أبو حيان ابن مالك في مذهبه وأوجبَ النصبَ ومنعَ الجرَّ حيث قال بعد أن أوردَ رأي ابن مالك: (والذي أختاره أنه لا يجوز في المعطوف إلَّا النصب، ولا يجوز الجرُّ لأنَّ غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع وهو نصبٌ صحيح، فإذا عطف عليه ولا سيما على مذهب من جعل غدوة منصوباً بكان مضمرةً فلا يُتخيَّلُ فيه إذ ذاك جَرُّ البتة)[4]

---

(١) انظر: سر الصناعة ١/ ٥٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٠٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٤.
(٢) انظر: شرح المفصل ٤/ ١٠٢.
(٣) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٩٥٣.
(٤) انظر: التذييل والتكميل ٣/ ٤٢٢.

ويضيف أبو حيان مجيباً عمَّا يمكن أنْ يُسأل عنه فيقول: (فإن قلتَ يلزم من ذلك أنْ تكونَ لَدُنْ قد انتصبَ بعدها ظرف غير غدوة ولم يُحفَظْ نَصْبٌ بعدها إلا في غدوة فالجواب: أنَّه يجوزُ في الثواني ما لا يجوز في الأوائل ـ ألا ترى أنك تقول: رُبَّ رجلٍ وأخيهِ يقولان ذلك... ولا تقول: ربَّ أخيه فكذلك هذه المسألة لو باشرتَ المعطوف لَدُنْ لم يكن فيه إلّا الجر، فلما كان معطوفاً جاز فيه النصب لأنه معطوف على معرب صحيحِ الإعراب ولا موضع له أعني غدوة)[1] وبذا نتبين أن النحويين بوجه عام قد أجازَوا في المعطوف الجر والنصب[2]. غير أن النحويين الخالفين ارتضوا مذهب ابن مالك فأجازوا في المعطوف على غدوة الجرَّ مراعاةً للأصل والنصب مراعاةً للفظ[3].

هذه هي الأحكام التي سجلها النحويون للدن ولدى تلك التي أظهرت لنا التراكيب النحوية التي تنتظم هاتين الأداتين. ولعلنا بعد هذا العرض نكون قد وُفّقنا في تبيان وتوضيح هذين الظرفين.

---

(١) المرجع السابق ٢/ ٤٢٣ بتصرف.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٥٣ ـ وشرح ابن عقيل، ٣/ ٦٩، وهمع الهوامع ١/ ٢١٥، وحاشية الخضري ٢/ ١١٤.

(٣) شرح ابن عقيل ٣/ ٦٩، وهمع الهوامع ١/ ٢١٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٦٣، وحاشية الخضري ٢/ ١١٤.

# نتائج البحث

يجدر بنا أخيراً أن نعرض أهمَّ النتائج التي توصلنا إليها بعد دراستنا لهذين الظرفين وهي:

أ ـ أنَّ اللغويين والنحويين قد عُنوا بتسجيل لغات لدن، وقد بلغ مجموع هذه اللغات سبع عشرة لغة، غير أن أكثرهم لم يعينوا لنا أسماء القبائل التي كانت تستعمل كل لغة من هذه اللغات ما عدا نصهم على أنَّ (قيساً) قد أعربت لدن.

ب ـ أنَّ القدماء قد علَّلوا لأكثر اللغات، في حين أن المتأخرين ـ كابن مالك ومن تبعه ـ قد اكتفوا بسردها فقط.

جـ ـ أنَّ (لَدَنْ) بفتح الدال قد اختصت بسياق كلامي معين وهو (لَدَنْ غُدوةً) في حين أن بقيةَ اللغات لم يُنصَّ على اختصاصها بسياق محدد.

د ـ أنَّ أكثر اللغات قد تفرَّع عن (لَدُن) وجاءت نتيجةً للفرار من التقاء الساكنين.

هـ ـ أنَّ اللغات الثلاثية أكثر من اللغات الثنائية.

و ـ أن النحويين قد تعاملوا مع (لَدُنْ) باعتبارها ثلاثية الأصول مع اعتقادهم بأن نونَها شبيهةٌ بالتنوين أو بنون التوكيد الخفيفة، الأمر الذي يدل على إحساسهم بأنَّ هذه النون زائدة.

ز ـ يحتمل أن تكونَ (لَدُنْ) قد تكونت من ثلاثة عناصر إشارية، كما يحتمل أن يكون أصلها (لَدَّ) وقد أدى الاستعمال اللغوي إلى صيرورتها لَدُنْ ولَدَى.

ح ـ أن ما ذكره هورويتز حول وجود مقابِلات غيرِ مضعَّفة للصيغ المضعفة قد ألمحَ إليه النحويون القدماء من الكوفيين.

ط ـ أنه لا خلاف بين النحويين في بناء لدن على السكون، أمَّا لدى فقد تحصَّل مما عرضناه أنَّ فيها رأيين، البناء والإعراب.

ي ـ أن لَدُنْ ولدى لا تنفكان عن الإضافة إلى ما بعدها (مفرداً كان أو جملة بنوعيها).

ك ـ أنَّ كثرة اللغات في لدن يدل على كثرة الاستعمال، الأمر الذي أدى إلى اختصاص (لَدُنْ) ببعض الخصائص منها جواز حذف كان واسمها بعدها، في (من لد شولا . .) ومنها جواز الجر والنصب والرفع في غدوة، الواقعة بعدها، ومنها أن الغالب في لدن أن تسبق بمن. . . الخ.

**تم الكتاب ولله الحمد والمنَّةُ**

**والصلاة على سيدنا محمد وعلى آله**

**وأصحابه أجمعين وسلَّم**

# المصادر والمراجع


١ ـ الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق، د. طه عبد الرؤوف سعد نشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٨٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٢ ـ الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي جـ١ تحقيق عبد الإله نبهان مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٥م.

٣ ـ الأصوات اللغوية، للدكتور إبراهيم أنيس، نشر مكتبة الأنجلو المصرية الطبعة الخامسة ١٩٧٥م.

٤ ـ الأفعال (كتاب) للسرقسطي تحقيق د. حسين محمد محمد شرف، ومحمد مهدي علام مجمع اللغة العربية القاهرة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٥ ـ الأمالي الشجرية، لأبي السعادات ابن الشجري دار المعرفة، بيروت.

٦ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان.

٧ ـ الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج تحقيق. د. الفتلي، الطبعة الأولى مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٨ ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للشيخ أحمد الدمياطي، تصحيح، علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت لبنان (مصورة عن مطبعة عبد الحميد حنفي بمصر).

٩ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية بمصر.

١٠ ـ الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني بغداد، نشر وزارة الأوقاف العراقية ١٩٨٢م.

١١ ـ الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي تحقيق د. مازن المبارك دار العروبة مصر ١٩٧٨هـ ـ ١٩٥٩م.

١٢ ـ البحر المحيط لأبي حيان، نشر مطابع النصر الحديثة، الرياض.
١٣ ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.
١٤ ـ بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي، تحقيق محمد علي النجار وعبد العليم الطحاوي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٩٣هـ ـ ١٩٦٩م.
١٥ ـ البغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق. صلاح الدين عبد الله السنكاوي ـ مطبعة العاني، بغداد ـ نشر وزارة الأوقاف العراقية.
١٦ ـ البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري تحقيق د. طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
١٧ ـ تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، المطبعة الخيرية ١٣٠٦هـ.
١٨ ـ تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت ١٣٩٩هـ.
١٩ ـ التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦م ـ ١٣٩٦هـ.
٢٠ ـ تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري (حاشية الكتاب، طبعة بولاق ١٣١٦هـ).
٢١ ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفرائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
٢٢ ـ تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، وزارة الثقافة مصر ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.
٢٣ ـ التطور النحوي للغة العربية لبرجشتراسر، د. رمضان عبد التواب نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
٢٤ ـ تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، تحقيق يعقوب عبد النبي، مراجعة محمد علي النجار الدار المصرية للتأليف والنشر.
٢٥ ـ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي تصحيح أحمد عبد العليم البروذي، الطبعة الثانية.

٢٦ ـ جمهرة اللغة، لابن دريد الأزدي، الطبعة الأولى، حيدر آبادي ١٣٤٥هـ.
٢٧ ـ حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على الشافية (ضمن مجموعة شروح الشافية المجلد الأول) عالم الكتب بيروت (مصورة عن طبعة ١٣١٠هـ).
٢٨ ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية (نسخة مصورة بدون تاريخ).
٢٩ ـ حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح مع شرح التصريح للأزهري ضمن مجلد واحد دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي وشركاه.
٣٠ ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد (المقاصد النحوية) للعيني ضمن مجلد واحد، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه.
٣١ ـ حروف المعاني، للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).
٣٢ ـ الخصائص، لابن جني، تحقيق الأستاذ محمد على النجار، دار الكتب المصرية.
٣٣ ـ دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.
٣٤ ـ دراسات في فقه اللغة العربية، د. السيد يعقوب بكر ـ مكتبة لبنان ١٩٦٩.
٣٥ ـ ديوان الأعشى، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز ـ مصر.
٣٦ ـ روح المعاني، للآلوسي دار الفكر ـ بيروت ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
٣٧ ـ سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم بدمشق ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
٣٨ ـ شرح الأشموني. انظر رقم (٣٠).
٣٩ ـ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد دار الجبل بيروت.
٤٠ ـ شرح التصريح على التوضيح، للأزهري (انظر حاشية الشيخ ياسين).

٤١ ـ شرح ديوان الحماسة للمرزوقي نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون الطبعة الثانية ١٩٦٨م.
٤٢ ـ شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، ومعه شرح الشواهد للبغدادي منشورين معاً، تحقيق محمد نور الحسن وزميله، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
٤٣ ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مكتبة دار التراث القاهرة الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
٤٤ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي دار المأمون للتراث منشورات مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
٤٥ ـ شرح الكافية في النحو لرضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان.
٤٦ ـ شرح كتاب سيبويه للسيرافي (بهامش الكتاب، طبعة بولاق ١٣١٦هـ).
٤٧ ـ شرح المفصل لابن يعيش عالم الكتب، بيروت.
٤٨ ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، تحقيق د. عبد الله الحسيني المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
٤٩ ـ ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، للدكتور طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر الإسكندرية.
٥٠ ـ العين (كتاب) للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة العراقية.
٥١ ـ الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم البابي الحلبي، ١٩٧٢م.
٥٢ ـ فقه اللغات السامية، لكارل بروكلمان، ترجمة د. رمضان عبد التواب مطبوعات جامعة الرياض ١٩٧٧م ـ ١٣٩٧هـ.
٥٣ ـ فقه اللغة في الكتب العربية، للدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٤م.
٥٤ ـ فقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين الطبعة الثالثة بيروت ١٩٨٣م.

٥٥ ـ الفوائد الضيائية، لملاجامي، تحقيق أسامة طه الرفاعي وزارة الأوقاف العراقية ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
٥٦ ـ القاموس المحيط، للفيروزآبادي، الطبعة الثانية مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.
٥٧ ـ القطع والائتناف (كتاب) لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. أحمد خطاب العمر، مطبعة العاني، بغداد وزارة الأوقاف العراقية ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
٥٨ ـ الكافية لابن الحاجب (ضمن مجموع مهمات المتون) مطبعة مصطفى البابي الحلبي الطبعة الرابعة، ١٣٦٩هـ ـ ١٩٤٩م.
٥٩ ـ الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون الهيئة المصرية العامة للكتاب جـ١/ ١٩٧٧م ـ جـ٢/ ١٩٧٩ ـ جـ٣/ ١٩٧٣ ـ جـ٤/ ١٩٧٥م.
٦٠ ـ الكتاب لسيبويه، الطبعة الأولى بولاق ١٣١٦هـ.
٦١ ـ الكشف عن وجود القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي تحقيق د. محيي الدين رمضان مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
٦٢ ـ لسان العرب لابن منظور، تحقيق عبد الله علي الكبير وزملائه، دار المعارف بمصر.
٦٣ ـ مجمل اللغة، لابن فارس، تحقيق الشيخ هادي حسن حمودي منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت الطبعة الأولى ١٩٨٥م.
٦٤ ـ المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة، دار الفكر بدمشق ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
٦٥ ـ معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت.
٦٦ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك وزميله، الطبعة الخامسة دار الفكر بيروت ١٩٧٩م.
٦٧ ـ المفصل في علم العربية، للزمخشري، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت ـ لبنان.
٦٨ ـ مقاييس اللغة، لابن فارس تحقيق عبد السلام هارون (الأجزاء الستة) الطبعة الثانية مطبعة البابي الحلبي من ١٩٦٩م.

٦٩ ـ المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت.
٧٠ ـ مناهج الكافية، للشيخ زكريا الأنصاري (ضمن مجموعة من شروح الشافية المجلد الثاني) عالم الكتب بيروت.
٧١ ـ نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا دار الرياض للنشر والتوزيع الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
٧٢ ـ النحو الوافي، لعباس حسن، الجزء الثاني دار المعارف الطبعة السادسة ١٩٨٠م.
٧٣ ـ النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تصحيح علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان.
٧٤ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق د. محمود محمد الطناحي وطاهر الزواوي، دار إحياء الكتب العربية ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م.
٧٥ ـ النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الأولى، دار الشروق، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
٧٦ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، لجلال الدين السيوطي دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ـ لبنان.

# المخطوطات والدوريات


١ ـ شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك الطائي.
السفر الأول تحقيق عدنان خلف قليل أبو جرى.
السفر الثاني تحقيق علاء الدين حموية.
رسالتا دكتوراه ـ كلية اللغة العربية ـ جامعة أم القرى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢ ـ كتاب التذييل والتكميل لأبي حيان، الجزء الثالث، تحقيق د. حماد البحيري، رسالة دكتوراه ـ كلية اللغة العربية جامعة الأزهر ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٣ ـ الكناش في النحو والصرف، لأبي الفداء رسالة دكتوراه بتحقيقنا ـ جامعة الإسكندرية ١٩٨٤م.

٤ ـ مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، المجلد العاشر ١٩٤٨م.

# المراجع الأجنبية

1- Hebrw and English Lexicon of the old Testament by Francic Brown, D. D., D. Litt, and Oxhers, Oxford, at the Clarendon Press 1939.

# فهرس الموضوعات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| التقديم | ٥ |
| الفصل الأول: لغات لدن | ٧ ـ ١٤ |
| الفصل الثاني: لدن ولدى بين الثنائية والثلاثية | ١٥ ـ ٣٤ |
| الفصل الثالث: أحكامهما النحوية | ٣٥ ـ ٥٣ |
| ـ بناؤهما وإعرابهما | ٣٥ ـ ٣٩ |
| ـ سبق لدن بمن ظاهرة أو مقدرة | ٤٠ ـ ٤٢ |
| ـ إضافتهما إلى ما بعدهما | ٤٢ ـ ٤٤ |
| ـ حذف كان واسمها بعد لدن ولغاتها | ٤٥ ـ ٤٧ |
| ـ نصب غدوة بعد لدن والعطف عليها | ٤٨ ـ ٥١ |
| ـ النتائج | ٥٢ ـ ٥٣ |
| ـ فهرس المصادر والمراجع | ٥٤ ـ ٦١ |
| ـ فهرس الموضوعات | ٦٢ |